

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"....... خاصة بالاعضاء

العدد الثاني — السنة السادسة والعشرون — ١٦ يناير ١٩٩٠

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

أوهام اليأس وحقائق الأمل

في الوقت الذي تحاول فيه الاداره الامريكية الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي يدين الصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال العنصريه والتميز العنصرى. وفي الوقت الذي تتبنى فيه الادارة الامريكية مهمة المايسترو لما تسميه " البناء من اجل السلام" في الشرق الاوسط تقفز على الاحداث تصريحات اسحق شامير العنصرية التوسعية الداعية الى تهجير مئات الآلاف من اليهود السوفييت الى دولة الكيان الصهيوني حيث اعلن في ٩٠/١/١٤ امام اعضاء الليكود ان على "اسرائيل" ان تبقي على سيطرتها على الضفة والقطاع المحتلين وذلك من اجل استيعاب موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي، ونسبت جريدة التايمز ٩٠/١/١٥ الى مصادر حكومية اسرائيلية مسؤولة بان (٣٠٠) الف مهاجر يهودي سيصلون الى "اسرائيل" خلال السنوات الثلاث القادمة وذلك كنتيجة للسياسة السوفيتية الجديدة تجاه حق الهجرة من الاتحاد السوفيتي، الى جانب القيود التي تضعها الولايات المتحده امام المهاجرين اليهود لاجبارهم للذهاب الى اسرائيل".

البقيه ص٢٢

الصهيونية = العنصرية

"ان اي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية، مذهب خاطئ علميا، مشجوب ادبيا، وظالم وخطير اجتماعيا".

قرار الجمعية العامة: ١٩٠٤ - ٦٣/١١/٢٠

"ادانة التحالف الأثم بين العنصرية بافريقيا الجنوبية والصهيونية" قرار الجمعية العامة: ٣١٥١ - ٧٣/١٢/١٤

"ان التعاون والسلم الدوليين، يتطلبان تحقيق التحرير والاستقلال القوميين، ازالة الاستعمار الجديد، والاحتلال الاجنبي والصهيونية".

اعلان المكسيك: ١٩٧٥/٧/٢

"ان النظام العنصري الحاكم في فلسطين، والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وافريقيا الجنوبية ... لهما هيكل عنصري واحد".

منظمة الوحدة الافريقية

كمبالا: ١٩٧٥/٨/١

"ادانة الصهيونية باقسى شدة" والطلب الى جميع البلدان مقاومة ايديولوجية العنصرية الامبريالية".

حركة عدم الانحياز

ليما: ١٩٧٥/٨/٣٠

اشارت الى قراراتها، وقرارات المنظمات الدولية "تقرر الجمعية العامة ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري".

قرار رقم (٣٣٧٩) الدورة ٣٠

١٠ نوفمبر ١٩٧٥.

الإضافات والتعديلات في النظام الأساسي كما اقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

تعرض النظام الأساسي في المؤتمر العام الخامس لعملية دراسة وتقييم في ضوء التجربة مابين المؤتمرين. ولعل ما كشفته التجربه من ضرورات لتناول مواد هذا النظام باعادة الصياغة او التعديل او الاضافه هو أحد المبررات او الاسباب في تحديد موعد المؤتمر العام، وخاصه تلك التعديلات او الاضافات التي تمس تشكيل وصلاحيات ودور الاطر المركزيه العليا وعليه فعند تناول التجديد في النظام يتم التعرض تقريبا الى كل الابواب الخاصه بهذه الاطر.

ومن المعروف ان الأبواب الاولى في نظامنا الاساسي، ابواب لم تمس اساسا ذلك لأنها تتضمن الأركان التي بنيت عليها حركتنا، والتي بدونها تتخذ فتح منحى آخر وطبيعة أخرى.

لقد جرى التأكيد بوضوح على هذه المسأله في المؤتمر العام الرابع، وكذلك فعل المؤتمر العام الخامس وسار على عهد الحركه بهذا الخصوص.

من هنا فقد ظهر التجديد والتعديل في النظام ابتداءا من باب العضويه ثم تدرج مع مواد النظام محدثا الكثير من التغييرات والاضافات التي تستحق الدراسه والتمعن والتي يمكن تناولها حسب تسلسل الابواب والمواد وسنتناول في هذا العدد من نشرة فتح باب العضويه.

باب العضويه

لم يقع اي تعديل على المواد الخاصه بحق العضويه او شروط العضويه او اكتساب العضويه او حقوق العضويه او واجبات العضويه او استمرار العضويه وانقطاعها وانتهائها وبقيت المواد الخاصه بهذه المسائل على حالها، واقتصر الجديد في باب العضويه على انواعها وتحديدا على البندين (ا) و (ب) من الماده (٣٦)، فقد ورد في هذه المادة - (٣٦) - من النظام الأساسي القديم أن: " العضويه في الحركه نوعان :

ا - عضو عامل: وهو العضو الذي اجتاز فترة التجربه المحدده للعضو النصير، وتثبت عضويته عاملا في الحركه بموجب قرار من لجنة الاقليم او لجان الاجهزه الحركيه المركزيه بالنسبه للعاملين فيها

وبموافقه مكتب التعبئه والتنظيم، ويعتبر جميع افراد قوات العاصفه اعضاء عاملين في الحركه.

ب - عضو ناظم: وهو العضو الذي يكتسب عضويته بقرار من اللجنه المركزيه مباشره ولايتدرج في المراتب التنظيميه، ولا يجوز ان تزيد هذه المرتبه عن عضو لجنه اقليم.

ج - عضو نصير: وهو العضو المرشح للانضمام الى صفوف الحركه وتخضع عملية ترشيحه للشروط التاليه ....الخ "

وتقابل هذه الماده (٣٦) من النظام الاساسي القديم (أي النظام الاساسي قبل المؤتمر العام الخامس) الماده (٣٤) من النظام الاساسي الجديد، وقد بدأ التغييرمن عبارة "العضويه في الحركه نوعان" جاءت عبارة "العضويه في الحركه ثلاثة انواع"

كانت التغيرات تعتبر ان عبارة

العضويه في الحركه نوعان " تنطوي على خطأ في الصياغه خاصه وان التفصيل ينطوي على ثلاث تسميات، ولكن بعض التغيرات الأخرى كانت ترى ان التقسيم في الماده الى (ا)، (ب)، (ج) لا يعبر عن انواع العضويه على اعتبار ان عضوية الناظم هي ضرب من العضويه العامله في الحركه، وان صيغة الناظم هي مجرد صيغه خاصه تنطوي على طريقه اتصال وتنظيم تمليها ضرورات خاصه.

ويفهم من التغيير الطارىء على هذه اذعباره في النظام الجديد والذي نص على ان العضويه في الحركه ثلاثة انواع ان هذا النظام قد اعتمد المفهوم الأول واعتبر ان هناك عضوا عاملا وعضوا ناظما وعضوا نصيرا كانواع ثلاثه للعضويه، معتمدا على الفروق الكثيره بين عضوية العامل العاديه وعضوية الناظم من حيث طريقه اكتساب العضويه، وعدم التدرج في المراتب التنظيميه، وطريقة الاتصال التي قد لا تستوجب حياة الأطر العاديه وتنفيذ جدول اعمال الاجتماع الحركي المعتاد في الاطر الحركيه الهرميه، والتي قد تحمل مدلولا حول طبيعة الدور المناط بالناظم او المنتظر منه لأن هذا الدور يتجاوز كونه دورا تنظيميا من خلال الهيكل الهرمي الى دور حركي عام يشكل فيه العامل السياسي او الوطني ركنا هاما وذلك ضمن ظروف محدده.

اما البند (ا) من الماده (٣٦) في النظام القديم فقد انقسم في الماده (٣٤) من النظام الجديد الى فرعين (١) و (٢)، وقد جاء نصه مع مطلع الماده: "الماده ٣٤: العضويه في الحركه ثلاثة انواع:

ا - عضو عامل:

١ - وهو العضو الذي اجتاز فترة التجربه المحدده للعضو النصير وتثبت عضويته عاملا في الحركة بموجب قرار من لجنه الاقليم او بترشيح من الأطر التنظيميه القياديه في الاجهزه المركزيه وبموافقة مكتب التعبئه والتنظيم

وينصب التعديل الوارد في هذا الجزء من نص البند (ا) المذكور على استبدال العباره الوارده في نص البند (ا) من المادة (٣٦) في النظام الاساسي القديم والتي تقول: " او لجان الأجهزه الحركيه المركزيه بالنسبه للعاملين فيها" بالعباره الوارد نصها هنا " او بترشيح من الاطر التنظيميه القياديه في الأجهزة المركزيه"

ان باعث ومعنى هذا التعديل هو تاكيد النظام الأساسي على ضرورة تاطير الأعضاء في الأجهزة الحركيه. فالغايه من التعديل هنا ليست غاية لفظيه.

فبالرغم من ان النظام الأساسي القديم لم يفترض مطلقا عدم تاطير الأعضاء في الأجهزه الحركيه المركزيه من خلال قوله " لجان الأجهزه الحركيه المركزيه" ، الا ان النظام الأساسي الجديد اراد ان يجعل مسالة هذا التاطير وضرورة الأخذ بالتسلسل التنظيمي في الأجهزه مسالة محسومه وتحظى بالعنايه والانتباه ووجوب التطبيق، كذلك اراد هذا النظام ان يقول ان الترشيح للعضويه لا يتم من خلال لجان لها طابع التشكيل التنفيذي والاداري في اجهزتها وانما من خلال اطر تنظيميه في هذه الأجهزه.

وبالعموم فان مسالة تاطير الاعضاء في الاجهزه المركزيه هي مسالة غايه في الاهميه حيث ان التجربه السابقه كشفت عن ضرورة وضعها موضع التطبيق ليس فقط بسبب ما ظهر من قصورات بل وايضا بسبب الاشكالات التي نجمت في الوضع التنظيمي وفي الوضع الحركي عموما بما في ذلك طريقة التمثيل والمشاركه في المؤتمرات.

ان هذا النص الجديد يوجب ويفترض بالحركه ان تقوم من خلال اشراف مكتب التعبئه والتنظيم بتاطير الاعضاء في الأجهزه المركزيه وفقا لتسلسل هرمي يعكس

قضايا تنظيميه
قضايا تنظيميه

صورة التسلسل الهرمي المتبع في الحركه بشكل عام. ويمكن ان يحمل بعض الخصوصيات نتيجه لاختلاف حشد الأعضاء وتركيزهم في الجهاز الحركي المركزي عنه في التجمعات السكانيه العاديه، ونتيجه لتراكم المراتب بمرور الزمن ووفقا للكفاءة والتفرغ.

ان هذه المساله بالذات تقتضي ان يقوم مكتب التعبئه والتنظيم بوضع تصور تعتمده الحركه ويجري تطبيقه في الأجهزه.

ويلاحظ ان النص هنا قد أعطى للأطر التنظيميه القياديه في الأجهزه المركزيه حق الترشيح للعضويه بموازاة اعطاء ذات الحق للجان الأقاليم، واناط في كلتا الحالتين الموافقه بمكتب التعبئه والتنظيم.

واكثر من ذلك فان النظام الاساسي الجديد لم يفترض تشكيل الاطر التنظيميه في الأجهزه المركزيه فقط، وانما تجاوز ذلك في اماكن اخرى منه وخاصه في الماده (٤) البند (و) الى افتراض تشكيل هذه الأطر في أجهزة دولة فلسطين المستقله ومنظمة التحرير الفلسطينيه والمنظمات القوميه والدوليه عندما قرر في صلب النص:

"عدد من كوادر حركة فتح المكلفين بالعمل في اجهزه دولة فلسطين المستقله ومنظمة التحرير الفلسطينيه والمنظمات القوميه والدوليه من خلال اطرهم التنظيميه الخاصه بهم .. الخ ".

وهو ما يؤكد اهتمام النظام الاساسي الجديد بمسالة تشكيل الأطر الحركيه بترتيبها وتسلسلها في الاجهزه وغيرها، وبالتالي فانه يستدعي تطبيقا لنصوص هذا النظام ان تقوم الحركه باتخاذ الاجراءات اللازمه من اجل تنفيذ هذا الاهتمام والالزام.

ويلاحظ انه قد تم في الفرع (١) من البند (ا) من الماده (٣٤) للنظام الجديد حذف عبارة:

"ويعتبر جميع افراد قوات العاصفه اعضاء عاملين في الحركه" الوارده في الماده (٣٦) من النظام القديم. وقد استعيض عنها مع التعديل الذي سيتم بحثه في الفرع (٢) من البند (ا) من الماده (٣٤) في النظام الجديد ونصه:

" ٢ - أعضاء الحركه العسكريون المثبته عضويتهم في السجلات النضاليه للحركه، يتم تاطيرهم في اطر تنظيميه خاصه (العاصفه) وفقا للائحة حركيه خاصة تقدمها اللجنه المركزيه ويقرها المجلس الثوري "

لقد كان النظام القديم يتعامل مع كافة افراد قوات العاصفه كاعضاء عاملين، وكان يدخل في الاعتبار ان فترة الاعداد والتدريب لاي منهم هي مرحلة عضوية النصير.

لقد كانت قوات العاصفه تشكيلا متكاملا يخص حركتنا وحدها كاعضاء وتشكيل عسكري، وكان كل فرد فيه يجري اعداده وتنظيمه حركيا. اما الآن فقد اندمجت هذه القوات في جيش التحرير الوطني الفلسطيني الذي يمكن ان يضم الأعضاء من المنظمات الفلسطينيه الاخرى وحتى المستقلين، وبالتالي لم يعد مجرد الانتماء اليه يعني الانتماء الفتحاوي، من هنا جاء هذا النص في النظام الجديد ليعالج مسالة العضويه بالنسبه لهؤلاء الأعضاء العسكريين في قوات العاصفه وبالنسبه أيضا للعضويه المستجده من بين العسكريين المنضوين في الاطر العسكريه الفلسطينيه بشكل عام

ويلاحظ من خلال هذا النص:

ا - انه استخدم عبارة "اعضاء الحركه العسكريون" دون تحديد التشكيلات العسكريه التي ينضوي فيها هؤلاء الأعضاء سواءا اكانت هذه التشكيلات فلسطينيه ام عربيه ام فتحويه خاصه.

ب - انه الزم ان تكون عضويتهم مثبته في السجلات النضاليه للحركه وهو ما يعني ان من واجب الحركه ان تقوم بتنظيم واعداد السجلات النضاليه لكافة اعضائها وخاصة فيما يتعلق بهذا النص " العسكريون منهم" ، وذلك عبر الجهه المختصه بامر هذه السجلات بشكل عام وبامر الجسم التنظيمي للحركه وهو مكتب التعبئه والتنظيم.

ان من شان السجلات النضاليه ان تحفظ حقوق الأعضاء والمساهمه في حماية العضويه ذاتها، وتثبيت الاقدميات والمنجزات النضاليه لكل عضو، وحماية الحركه عن طريق اغلاق الباب في وجه امكانية التحاق

قضايا تنظيميه
قضايا تنظيميه

صفة العضويه بغير الأعضاء بدوافع المزاجيه او النزعات والاغراض الذاتيه، طبعا ليس المقصود شرح مزايا السجلات النضاليه والحكمه منها، فهذا خروج عن الموضوع، ولكن المقصود ابراز المراد من هذا النص وهو ضرورة وشرط تثبيت عضوية الأعضاء العسكريين في السجلات النضاليه للحركه وهو الأمر الذي يجب ان ينعكس بعد المؤتمر العام الخامس كمهمه من مهام مكتب التعبئه والتنظيم يجري تنفيذها من ضمن الأولويات.

ج - اوجب النص ان يتم تاطير هؤلاء الأعضاء العسكريين في اطر تنظيميه خاصه وفقا للائحه حركيه خاصه وعليه فقد اقتضى هذا النظام:

١ - وضع لائحة حركية لهذا الغرض

٢ - ترك المجال لبعض الخصوصيات في هذه اللائحه نتيجه خصوصيه ظروف تنظيم هؤلاء الاعضاء وهو ما يمكن ان ينعكس في هيكلية مناسبة وصيغه اتصال مناسبة.

٣ - القيام بهذا التاطير وفقا لهذه اللائحه التي يتم وضعها كتجسيد مادي لمسالة عضوية الاخوة العسكريين في جسم الحركه.

د - ان هذا التشكيل التنظيمي المنتشر للأعضاء العسكريين هو ذاته (العاصفه) والتي يمكن ان تضم عضوا هنا او خليه هناك او تشكيلا متكاملا في مكان آخر ويكون هذا المجموع المندرج في هذا التاطير هو العاصفه. وواضح ان المعنى هنا هو الابقاء على اسم العاصفة وعلى امكانية تحول هذه الأطر الى تشكيل عسكري متكامل وخاص بالحركه.

ة - اللجنه المركزيه هي التي تعد هذه اللائحه الخاصه والمجلس الثوري هو الذي يقرها.

يتضح مما تقدم ان النصوص في البند (ا) من الماده (٣٤) للنظام الجديد قد عالجت مسالة النوع الاول من انواع العضويه وهو العضويه العامله للحركه. وعندما نتابع وننتقل الى البند (ب) من المادة نفسها نرى انه يعالج النوع الثاني من انواع العضويه وهو العضو الناظم.

ونص هذا البند:

" ب - عضو ناظم: وهو العضو الذي يكتسب عضويته بقرار من اللجنه المركزيه مباشره ولا يتدرج في المراتب التنظيميه وفي حال تحوله الى عضو عامل لا يجوز ان تبدأ مرتبته بما يزيد عن لجنة اقليم".

ويقتصر التغيير هنا على العبارة الاخيرة فبدلا من العبارة الواردة في النظام القديم و التي تقول " و لا يجوز ان تزيد هذه المرتبة عن عضو لجنة اقليم" وضعت عبارة " و في حال تحوله الى عضو عامل لا يجوز ان تبدأ مرتبته بما يزيد عن لجنة اقليم ".

و الفارق بين العبارتين هو فارق نظري اكثر منه عملي ، و يتضح من عبارة النظام القديم ان العضو الناظم يتدرج اثناء عضويته الناظمة و يمكن ان يكون بمرتبة عضو لجنة اقليم و لكن لا يجوز ان تزيد هذه المرتبه عن ذلك اثناء العضوية الناظمة ، بينما يتحدث النظام الجديد عن حالة التحول الى العضوية العاملة التي لا يجوز ان تبدأ وفقا له بما يزيد عن لجنة اقليم

و يتضح ان العامل المأخوذ هنا بعين الاعتبار اكثر من غيره هو الميل لأغلاق الباب امام امكانية بدء احد الاعضاء من اعلى درجات سلم العضوية بسبب او بآخر.

و من الواضح ايضا ان ابقاء امكانية البدء بالعضوية العاملة بالنسبة للعضو الناظم من مرتبة عضو لجنة اقليم يعني ابقاء الباب مفتوحا لهؤلاء الاعضاء ان يبداوا تحولهم الى العضوية العاملة بعضوية المؤتمر العام نفسه حيث يمكنهم من خلال المؤتمر الارتقاء عبر الطريق الديمقراطي الى اعلى درجات السلم التنظيمي في الحركه .

نلاحظ مما تقدم ان التعديلات التي ادخلت في نطاق انواع العضوية تنطلق من مفاهيم كليه حول الحركة و حياتها ، و ان هذه المفاهيم تستند الى مبداء ان لا عضوية بدون اطار ، و انه عبر الاطار التنظيمي و من خلاله تتجسد العضوية ماديا بغض النظر عن التنوع في طبيعة و اشكال الاطر، فالمهم هو الاطار لكي تكون هناك عضوية و هناك تنظيم. ■

الدعم كل الدعم للانتفاضة

الانتفاضة الباسلة التي اصبحت بمسارها و استمرارها و تصاعدها ، و بنضوج توجهاتها و اهدافها في دحر الاحتلال و تحقيق الاستقلال و اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، واحدة من اهم اهتماماتنا و القضية المركزية في نضالنا ، و حولها يلتف شعبنا بكل فئاته و تجمعاته .

في العام الثالث من عمرها المتسارع نحو النصر ، لا بد ان نتوقف امام مجموعة من الحقائق التي تفرض علينا مجموعة من الواجبات و المسؤوليات يظل تنظيم "فتح" بحكم دوره و موقعه القيادي يتحمل عبء المسؤولية الاولى في تلبية هذه المسؤوليات و المتطلبات و اعطائها الاولوية المطلقه لتظل الانتفاضة الباسلة صاعدة متصاعدة ، مستمرة متوهجه ، تدك اسوار الاحتلال ، و تفرض شروطنا على العدو الصهيوني و القوى الداعمة له

و حتى ندرك دورنا و حدود واجباته و مسؤولياته ، فان نشرة "فتح" ستشرع بدءا من هذا العدد ، بتناول جانب من جوانب متطلبات الدعم و مسؤولياته ، و نتوجه الى تنظيمنا الممتد على طول خريطة العالم ان يسهم فيها اثراء و تطويرا ، و ان يشرع في اخذ دوره القيادي الريادي بمسؤولية اكبر و فاعلية اعظم ، لدعم انتفاضه شعبنا العظيمة ، و تصعيد وتائرها ، و تجميع جماهير شعبنا الفلسطيني ، و امتنا العربية ، و الشعوب الصديقة ، حول اهدافها ، و تلبيه كافة متطلبات الدعم لها .

و سنتناول في كل عدد من نشرة "فتح" موضوعا تتمحور حوله انشطتنا و اهتمامتنا ، ستدور حول الابواب الرئيسية و الفصول الفرعية التالية :

اولا : في مجال الدعم الاقتصادي و المالي :

١- تنظيم و تفعيل حملة التكافل الاسري

٢- تنظيم و تفعيل حملات الدعم المالي و العيني .

٣- تنظيم و تفعيل حملة تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاقتصاد المنزلي .

٤- تنظيم و تفعيل حملة "بطاقة الهوية الوطنيه" و "دفتر العائلة"

٥- تنظيم و تفعيل حملة " قطعة من الذهب لدعم الانتفاضة و الصمود ".

٦- التصدي لحملات التشكيك و كشف القوى المؤايدة لها و اسبابها .

٧- كشف الممارسات و السياسات الصهيونية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

٨- الترويج للمنتوجات الزراعية و الصناعية الفلسطينية و المساهمة الفاعلة في تسويقها .

٩- بناء المؤسسات الوطنية خطوة هامة على طريق العصيان المدني و فك الارتباط القسري مع العدو

ثانيا : في المجال الاعلامي :

١- دورنا في التأثير في وسائل الاعلام المحلية لتظل اخبار الانتفاضة تحتل المكان البارز فيها .

٢- تنشيط اقامة المعارض و عرض الافلام ، حول الانتفاضة و في سبيل دعمها .

٣- الوفود الاجنبية - الصحافية - القانونية - السياسية- الثقافية ... الخ ، دعم الانتفاضة و الثورة و تعزيز التضامن معها .

٤- "الندوات" وسيلة هامة من وسائل دعم الانتفاضة ، سواء الفكرية في الجامعات و المعاهد ، او الجماهيرية ، ولنعزز من عقدها و لنعد لها اعدادا جيدا

٥- فضح ممارسات العدو الصهيوني في القتل و القمع و الاضطهاد و السجن و الاعتقال و انتهاك حقوق الانسان و مصادرة حريته و حقوقه في تقرير المصير .

و غيرها من الموضوعات الهامة في مجال دعم الانتفاضة و تركيز الضوء عليها .

في هذا العدد سنتناول موضوع التكافل الاسري الذي كثر الحديث حوله ، و ترد في بيانات القيادة الوطنيه الموحده للانتفاضة ، و في اهداف البرنامج الاقتصادي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فاين نحن من هذا الهدف الطموح و الى اي حد مضت الانتفاضة في تحقيقه و ما هي متطلبات المضي قدما للوصول به الى مداه ، و ماهو مطلوب منا كتنظيم قائد و مسؤول لتحقيقه و توفير سبل نجاحه و حشد كافة طاقات شعبنا و امتنا و اصدقائنا في العالم من اجل تدعيمه . ■

الوطن المحتل
الوطن المحتل

التكافل الاسري الفلسطيني ودعم الصمود

تماديا من العدو الصهيوني في اجراءاته القمعية العسكرية و الامنية التي يتخذها من اجل محاصرة و انهاء المقاومة الفلسطينية للاحتلال ، داخل الارض المحتلة ، فانه يتخذ ايضا اجراءات الحصار و التضييق و منع كل الاسباب التي يمكن ان تمد هذه المقاومة برمق الحياة او طول النفس . لذلك

فانه ما انفك يعمل على اغلاق كل باب او شريان يتدفق ، و بالمقابل فان منظمة التحرير ما انفكت تكتشف السبل و تعمل على ايجاد الطرق الجديدة من اجل مد رمق الحياة لشعبنا و لمقاومته الباسله .

و في ظروف الحياة من قبل الكيان الصهيوني ، و الحرب النفسيه و السياسية التي تشنها الولايات المتحدة ضد م.ت.ف. و الانتفاضة و اي عمل عربي لدعمها . حيث تحدى مورفي م.ت.ف ان تترجم قرارات الدعم العربيه الى سداد فعلي و مساعدة واقعيةفي مواجة ذلك تفتق العقل الفلسطيني و التعاضد الفلسطيني عن فكرةالتكافل الاسري او التكافل الاجتماعي الفلسطيني بهدف توصيل رمق الحياة و دعم الصمود و اطالة امد المقاومة و تصعيدها .

المثال حظر ادخال كل ما يزيد عن مبالغ ماليه محدوده و صغيرة للفرد الواحد العائد من زيارة الخارج . و مع ذلك فان المحاولات الفرديه او الخاصة لم تعدم الحيله في ايجاد طرق للتوصيل مباشرة او غير مباشرة .

و لم يتوقف الامر على هذه الطرق الخاصة ، فقد تدفق ما يمكن تدفقه عبر لجان دعم الصمود و الانتفاضة بهدف دعم المشاريع و توفير المواد الضرورية للمواطنين الفلسطينيين في ظروف منع التجول او الاضراب او الحاجه بشكل عام .

و ما يهمنا على وجه الخصوص هو التكافل الاسري حيث اظهر الفلسطينيون في الخارج استعدادا عاليا و عبر المبادرة الخاصة فور اطلاق نداء التكافل الاسري لدعم ذويهم في الداخل و الاستنتاج الاول الاساسي من هذه المبادرات هو نجاح هذا الاسلوب و جدواه الكبيرة و ادائه للمطلوب تماما حيث تتكفل كل اسرة متطوعه من الخارج باسرة في الداخل غالبا ما تعرفها بشكل مباشر .

الا ان المسالة التي تحتاج الى عنايه من قبل تنظيمنا و اعضاء حركتنا هو مواصلة اكتشاف سبل التغلب على القيود التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه هذا الشريان و موافاة الحركة بهذه السبل عن اي طريق كانت حيث ان بعض الاموال لدى بعض الروابط العائلية تكاد تتكدس دون القدرة على ايصالها .

و تنبع اهمية التكافل الاسري وطنيا من حيث المشاركة في المسؤوليه الوطنيه و في التعاضد الاجتماعي في نفس الوقت ، فهو التعبير المادي عن الوحدة و التلاحم بين الشعب الفلسطيني في الداخل و الخارج ، و هو التجسيد للمشاركة الوطنية و للانتماء الوطني الذي يصب مباشرة في قناة الانتفاضة المجيدة ضمن توجهات القيادة الفلسطينية في م.ت.ف

كما انه مصدر هام و مامون و بدون شروط او مماطلة للأموال ، يمكن ان يؤدي الى تغطيه حجم لا بأس به مما هو مطلوب لسد الاحتياجات الاساسية للداخل . و بذلك فانه يغطي خانه اساسية من خانات دعم الصمود .

و لكي لا يقتصر التكافل الاسري على اهدافه الفرديه و الخاصة فانه من المفيد ايضا ان يتكامل مع كافة وسائل الدعم لتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي .

الاعتماد على الذات هو العمل على تأمين المتطلبات الاساسية و توفير المقومات المادية لاحتياجات المجتمع و هو تعبير مجازي و هدف يتحقق بشكل نسبي ، لأن المجتمعات الحديثه تتكامل في انتاجها و تتشابك اقتصادياتها في العلوم و التكنولوجيا كما في تبادل السلع و الاتجار بها .

و في الحالة الفلسطينية الوضع اكثر تعقيدا فالمجتمع الفلسطيني موزع بين الشتات و تحت الاحتلال ، فيبقى الهدف امام هذه الحالة طموحا جيدا و بعيد التحقيق حتى في حده الادنى . اذن ما هو المطلوب في هذه الحالة ؟ ؟ انه السعي الدؤوب و بكافة الطرق و الوسائل المتاحة لتحقيق الحد الادنى من

←

احتياجات الجماهير المنتفضة في الماكل ، و الملبس ، و المسكن ، و الصحة و التعليم ، على طريق فك الارتباط القسري مع الاحتلال الصهيوني وصولا الى الاستقلال الوطني و اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني .

و يتحقق ذلك من خلال : ١- تطوير و حماية القطاعات الانتجاية الوطنية الزراعية منها و الصناعية و توفير سبل الدعم لها ، و تشجيع منتوجاتها في الوطن المحتل ، و بذل كافة الجهود لتسويق فوائض الانتاج في الدول الشقيقة و الصديقة . ٢- تشجيع اقامة المشاريع الانتجاية الزراعية و الصناعية التي تلبي احتياجات الجماهير في الغذاء و الكساء و مواد البناء ، بدءا من الاقتصادالمنزلي ، حديقة المنزل ، آلة الخياطة و الحياكة ، تربية الابقار و الاغنام و الدواجن و الارانب ... الخ الى اقامة المشاريع ذات الكثافة الانتاجية كلما كان ذلك ممكنا . ٣- دعم المدارس و المعاهد العلمية و الجامعات و مراكز التدريب المهني القائمة ، و تشجيع اقامة المشاريع الجديدة منها لمواجهة سياسات الاحتلال الصهيوني في التجهيل الذي يمارس ضد شعبنا من خلال أغلاق المدارس و الجامعات و الحيلولة دون اقامة مراكز التدريب المهني و التلمذة الصناعية . ٤- دعم و تطوير المستشفيات و العيادات و التجمعات الطبية و تشجيع و دعم اقامة المشاريع الجديدة منها لسد احتياجات المواطنين .٥- دعم و تطوير التعاونيات و الجمعيات الخيريه في كافة مجالات تخصصاتها و تشجيع اقامة المزيد منها لسد احتياجات الجماهير بين الجماهير لتعزيز البنية المؤسسية و تطويرها كبديل حتمي لمؤسسات الاحتلال الصهيوني . ٦- دعم و تطوير البني المؤسسية في المجالات الانتاجية الاقتصادية ، و التعلمية و الثقافية و الصحية ، و البلدية و القروية و تنظيمها في مجالس و مؤسسات تشكل بديلا لمؤسسات الاحتلال الصهيوني . ٧- تعزيز و دعم و تنمية روح التضامن و التكافل بين جماهير شعبنافي الوطن المحتل على قاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية المنتشرة في كافة اماكن الشتات من جهة اخرى لتنطلق جميعها على ارضية (لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة) (و الدعم كل الدعم للانتفاضة و جماهيرها البطلة) .

و اذا كانت هذه هي اهم مرتكزات العمل الدؤوب و المستمر على طريق تحقيق (الاكتفاء الذاتي) (و الاعتماد على النفس) لدعم صمود شعبنا المقاوم و انتفاضته الباسلة ، فان تنظيم "فتح" و من خلال حركته النشطة و الفاعلة و تفاعله مع الجماهير الفلسطينية و العربية الشقيقة و الصديقة مطالب بما يلي : ١- تنمية الوعي لدى جماهير شعبنا لتبني اقامة مشروع زراعي ، او ورشة صناعية ، او اقامة معهد او عيادة طبية ، او دعم مستشفى في الوطن المحتل من خلال التشاور و التنسيق مع جهات الاختصاص في الحركة و منظمة التحرير الفلسطينية و في ذلك دعم للانتفاضة و هدف (تحقيق الاكتفاء الذاتي) و الاعتماد على النفس . ٢- ان يتولى تنظيم "فتح" القائد تنمية الوعي لتنمية الدعم اللازم " لصندوق الانتفاضة و الصمود " الذي يتولى الانفاق على متطلبات الانتفاضة و المشاريع الانتاجية في الوطن المحتل . ٣- التوجه الى المؤسسات الشقيقة و الصديقة للتآخي مع المؤسسات الشبيهة في الوطن المحتل و دعمها سواء منها المعاهد و الجامعات او البلديات او المدن ، او المشاريع الانتاجية . ٤- تكثيف الاتصال مع مؤسسات و بنوك التمويل و الدعم المنظمات الدولية و المؤسسات الخيرية و المنظمات غير الحكومية لتكثيف دعمها للمؤسسات و المشاريع الفلسطينية في الوطن المحتل و اقامة المزيد منها .

لقد استطاعت الانتفاضة العظيمة خلال السنتين الماضيتين ان تحقق انجازا هائلا اكثر من المتوقع في سد الفجوة الغذائية و تشكيل انتعاشه للمشاريع الزراعية و الصناعية رغم كل الممارسات الصهيونية القمعية و تعليمات منع التجول و الحصار

و تقلص الاستيراد من الكيان الصهيوني و تطورت الزراعة رغم التحكم في المياه و موجات الصقيع ، و نجحت الصادرات للسوق الاوروبية المشتركة لأول مرة رغم كل محاولات الاحتلال الصهيوني لافشالها ، هذه التجربة تعتبر فريدة و مميزة و مرشدا هاما لنا جميعا لمضاعفة الجهد و تقديم كل سبل الدعم لصمود شعبنا و انتفاضته العظيمة و ليظل شعارنا :

" لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة "

" و الدعم كل الدعم للانتفاضة "

الوضع العربي والنظام الدولي الجديد

لاشك ان عالم اليوم يعيش حالة مخاض كبرى لولادة نظام دولي جديد على انقاض نظام القوة الذي جاءت به الحرب العالمية الثانية وبديلا له لتصبح المقولة التاريخية بان من يفهم المستقبل ويستعد له لا يتحكم به فحسب بل يتحكم ايضا بمن لا يستعدون له وهذا ما يجعل الامر اكثر الحاحا وتناولا لمحاولة فهم هذا المستقبل وبالتالي الاستعداد له.

ومن المفارقات العجيبة ان هذه الازمات الرهيبة التي تدفع بالحركة ويعيشها عالم اليوم تتزامن بل وتولد امالا متزايدة لمستقبل افضل مع شدة المخاطر التي تحملها آفاق التغيير واعادة رسم حدود العالم السياسية فهل هو الاطمئنان لعملية فهم واستعداد سليم لهذا المستقبل.

ليس بعيدا مطلع هذا القرن عن نهايته

وكانت احدى ابرز سمات القرن العشرين ظهور الدول المستقلة ونهاية الاستعمار المباشر الذى اتخذ اشكالا جديدة عبر السيطرة الاقتصادية اساسا وسياسة الاحلاف والاستقطاب والانفاق العسكرى الهائل.

ومفاد هذا كله ان الطبيعة المتغيرة للامبريالية تشكل توجها رئيسيا في تشكيل النظام الدولي وهكذا ترافق ظهور الدول الحديثة الاستقلال زمنيا مع محاولات الدول الاقدم للتوصل الى التكامل اقتصادي وتخصيص دور اصغر للدول الجديدة في بعض الحالات.

ولكن وقبل نهاية القرن تتكرس نهاية الحرب الباردة وتنتهي او تكاد التحالفات القائمة ويشرع في تخفيض حجم الانفاق العسكرى ويتم التحول نحو ما اتفق على تسميته باعادة التوزيع المحتملة لارباح السلام علما ان البنتاغون لا يوافق على هذه النظريه حتى الآن.

ووسط عملية اعادة ترتيب الكوكب تجرى عمليات تدخل تطيح بانظمة حكم وتنصب اخرى شرقا وغربا وتمر بهدوء ودون ان تثير على الاقل الاستنكار العرم كما كانت تهدد الامن والسلام العالمي في الماضي القريب، كما بدات الدول الحديثة والصغيرة تكتشف وهي محاصرة بالادارة غير الملائمة وبالموارد المحددة ان النضال من اجل الاستقلال كان اسهل من انجاز التكامل و النمو الوطني وهي تدفع هذا الثمن من الحروب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي.

كما بدات تزداد القناعة بقصور امكانية التطور الذاتي او فشلها خاصة وهي تواجه اليوم تحدى امكانية البقاء حيث ان القضية ليست فقط ارادة داخلية بل هي تحديد قوة رسوخ الجولة وقدرتها على الاستمرار والتطور في اطار النظام الدولي حيث يتغير اليوم مفهوم الدولة وقدرتها على الاستمرار والتطور في اطار النظام الدولي حيث يتغير اليوم مفهوم الدولة ودورها ومهمتها في ظل الثورة التكنولوجية العارمة التي يجتازها العصر.

ولم تعد الدولة مهما كانت كبيرة هي الوحدة الفعالة للسياسة الخارجية والاستراتيجية في هذا العصر الجديد كما يقول الاخصائي لستر بينسون بل هي ائتلاف تلك الدول التي تتجمع فيما بينها وتتماسك من اجل غرض معين.

وبالفعل فان التكامل، كعملية تتوحد من خلالها الدول في وحدات اكثر اتساعا هو احد اهم مظاهر النظام الدولي الحديث.

وتتجه الدول نحو اقامة التكتلات الجديدة المغايرة لتلك التجمعات السياسيه والاحلاف القديمه.

واذا ما استثنينا السوق الاوروبية المشتركة وما تقدم نحوه من وحدة شاملة و التجمعات العربية الناشئة لوجدنا في العالم اليوم التكتلات الجديدة التالية:

١- ست دول في جنوب شرق اسيا : اندونيسيا، الفلبين ، ماليزيا ، سنغافورا و بروناي تحت اسم رابطة جنوب شرق اسيا .

٢ـ جنوب اسيا : الهند ، باكستان ، بنغلاديش ، سيريلانكا ، بورماو نيبال تحت اسم رابطة جنوب اسيا : سارك .

٣ـ امريكا و كندا تسميات لتاسيس شيء ما استعدادا لعام ٩٢ و الوحدة الاوروبية .

٤ـ تعمل الدول التالية : اليابان ، و كوريا الجنوبية ، استراليا ، نيوزلانده ،الولايات المتحدة و كندا للأنضمام الى رابطة جنوب شرق اسيا لتكوين رابطة جديدة تحت اسم رابطة شرق اسيا و الباسفيك و قد اجتمع بالفعل ممثلوا هذه الدول الاثنتي عشرة في كاندا باستراليا في ٦ / ١١ / ١٩٨٩ .

و الاهم ان هذه العملية ليست دائما ارادية بل هي غالبا ما تحصل ان طوعا او كرها وفق خطة و ضمن اهداف و شروط انية لذلك فان الروابط و ان كانت واهنة بين الدول فان لها اهمية كبرى في تطورها المستقبلي خاصة و ان التكامل المقصود لا يتطلب تجربة صيغة لا عودة عنها بل يمكن ترك العلاقات تتطور لتحل المشاكل عند بروزها مع ضرورة اخضاع ذلك للحاجة و المتطلبات المجتمعية .

و قد اكدت التجارب المعاصرة ان دولا كثيرة عادة ما تندمج تحقيقا للامن الاقتصادي و كلما ازدادت الرغبة و الضرورة في انجاز و دعم مستوى عال من النمو الاقتصادي كلما تراجعت اهمية السيادة السياسية و ان تطورات و التحولات الكبرى المعاصرة لتدفع الدول و تضعها امام خيار الاندماج حتى تكون قادرة على حماية نفسها ثم على المنافسة مع الآخرين و ذلك بان تجعل من نفسها جزءا من وحدة اكبر ذات موازين اكثر موجودة تحت تصرفها .

وما التجربة الاوروبية المعاصرة و اتجاهها الا شاهد و دليل بالأضافة الى كونه دافع و عامل اساسي في رسم صورة النظام الدولي الجديد يستحث همم الآخرين و يثير مخاوفهم و يزيد في تسارع حركية التغيير الواسعة النطاق . و اوروبا القارة القديمة التي تضم امما وشعوبا متباينة و مختلفة و تحمل تاريخا مريرا من الصراع و التناقض يحثها الخطى نحو الوحدة الاندماجية بعد تجربة السوق المشتركة الناجعة و تطويرا لها فان ذلك ليس فقط لحاجتها الدفاعية بل وقبل ذلك نتيجة مشاكلها الاقتصادية و قد تفككت امبراطوريتها الاستعمارية و سعيا لتشكيل قوة جديدة بمجال حيوي و ارساء نظام دولي جديد يصون لها ذاتها و يحقق مصالحها .

و ما التطورات و التغيرات في الاتحاد السوفيتي و اوروبا الشرقية من اعادة بناء و تحول ديمقراطي الاضمن هذا السياق فان لم تكن اوروبا شرقا و غربا قارة موحدة كما ينادي غورباتشوف و ميتران فان ما يجري على الاقل ليس الا اقترابا من اوروبا الغربية تضعه شقيقتها الشرقية خيارا و اطار عمل مشترك تمليه الحاجة و الضرورة و الابعاد الاستراتيجية قبيل وحدة ٩٢ . اضافة بالطبع الى امكانية ما تتيحه البلدان الاشتراكية من توفير مستويات للسيولة الاقتصادية اضعاف ما يمكن ان توفره غالبية بلدان العالم الثالث .

و بديهي ان امريكا تحديدا كما اوروبا الغربية ستكرس اهتمامها في البلدان المجاورة لها ثم بغيرهم من اولئك الذين يقاسمونها اثقال قدرتها العسكرية او يسهمون في تنمية اسواقها الاقتصادية و هذا ما يدفع الى التساؤل عن الوضع العربي في ظل هذه المعطيات و التحويلات و هل يحاول العرب فهم المستقبل و الاستعداد له ؟

خاصة و ان مشكلة العرب لا تتمثل فقط في مشاركتهم اقتسام ارباح السلام بل و قبل هذا في قدرتهم على تاكيد و ممارسة اختيارهم الحر و المحافظة على بقائهم من خلال حماية انفسهم من اثار و انعكاسات النظام الدولي الجديد ضمن ما يتسم به من مظاهر اهمها على الاطلاق التكامل و التكتل و اندماج العنصر الفعال للسياسة الخارجية و الاستراتيجية .

صحيح ان جامعة الدول العربية التي مر على انشائها خمس و اربعون عاما لم تزل بعيدة عن تحقيق نموذج تكتل التكامل او الاندماج المطلوب ولم تزل محل اختلاف وجهات النظر التقييمية بين كونها تجسد امل الوحدة او تكرس سيادة دول التجزئة الا انها بقيت كفكرة و اطار واساس قابل لبنيان عربي جديد و شامل للأداة الاكثر نجاعة مستقبلية .

ان العجز الذي طبع دور الجامعة العربية العملي الناجم عن عدم توفر امكانية تنفيذ قراراتها و عدم التقيدو الالتزام بهذه القرارات حيث تبين الاحصاءات ان مجلس الجامعة العربية اتخذ خلال ٣٦ بسنة (من عام ٤٥ / ٨١) ٤١٠٠ قرار جرى التحفظ على ٦١٥ قرارا

منها اي بنسبة ١٥٪ اي ان ٨٥٪ اتخذت بالأجماع و مع ذلك نفذ منها فقط ٢٠٥ قرارات اي ٥٪ فقط اي ان ٨٠٪ من القرارات المأخوذة بالاجماع .

هذا العجز قلص في الواقع من اهمية الادارة القومية و فتح بابا امام التكتلات الاقليمية الثلاث القائمة اليوم .

ان قيام هذه الاتحادات و التكتلات العربية بعد اعترافا ضمنيا و غير مباشر بجدية التهديدات و المخاطر التي تواجه الدول منفردة و لجوءا الى التكيف مع ظاهرة النظام الدولي الجديد من الناحية الشكلية فحسب بعيدا عن جوهر هذه التحولات و الظواهر المتمثل في الضرورة المجتمعية بقاءا و تطورا و قدرة على الاختيار الحر و المنافسة الفعلية خاصة و ان هذه التكتلات و الاتحادات تتجاوز تعسفا الاطار الملائم و الانسب الذي تفرضه طبيعة المجال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الامني الواحد ممثلا في المجموعة العربية باسرها .

و هكذا تتكرر التجارب العربية في التكيف و المحاكاة المشوهة و الشكلية و يتكرر في الواقع حصاد الفشل و التخلف فعلى الرغم مما يمثله قيام هذه الاتحادات و التجمعات العربية من رغبة و ارادة في تجاوز هذاالوضع السلبي الى وضع ايجابي جديد .

الا ان مخاطر بقاء هذه الاتحادات العربية على حالها الراهنة و خاصة ببقاء دول عربية آخرى خارجها و افتقار هذه الاتحادات لقنوات التواصل و التكامل الفعلي سيضاعف في الواقع من حدة المخاطر السابقة و لن يخفف من وطأتها فهو يلغي او يجمد امكانية التعاون الجماعي العربي في نطاق الجامعة العربية و يقلل من دوره كما انه يفتح آفاق تناقض و صراع من نوع جديد الأمر الذي سيضاعف من حدة المخاطر خاصة في ظل التوزيع السيء للثروات من جهة و السكان من جهة آخرى فالبلدان العربية الافقر التي تضم ٥٠٪ من مجموع السكان العرب التي يبلغ معدل الدخل الفردي فيها اقل من ٣٢٠ دولار اي اقل بكثير من نصف معدل دخل الفرد على المستوى القومي العربي الذي يبلغ الف دولار ستكون بالضرورة في موقع التهديد و الخطر الحقيقي على الدول العربية الغنية التي لا تمثل اكثر من ٦٪ من مجموع السكان العرب و لا يقل مستوى معدل دخل الفرد فيها عن الولايات المتحدة .

في هذا السياق فان نجاح مجلس التعاون الخليجي مثلا الذي يضم الدول العربية الغنية يعتمد بدرجة اساسية على قدرته في ايجاد نظام اقتصادي قوامه العدالة و المساواة في اطار المجموعة العربية كما ان تحقيق الامن لدول المجلس لا يتاتى من خلال زيادة الانفاق الدفاعي خاصة في ظل الامكانات البشرية الحقيقية هذه العملية التي تجهض استراتيجية التنمية العربية المشتركة الشاملة عبر اعادة تدوير البترودولار باعادته مجددا للغرب الصناعي كما انها تسبب في خلق قوة تمزيقية تخلف مشاكل اقتصادية و سياسية بالغة الخطورة و تبقى على امكانات التدخل الاجنبي متاحة خاصة و نحن نرى ان الانفاق الدفاعي لدولة عربية يقفز من ١٧١ مليون دولار عام ٦٨ الى ١٣١٧٠ عام ٧٨ اي اكثر من ٧٦٠٠ / خلال عقد واحد كما يصل الانفاق الفردي الدولة على الدفاع مثلا ليصل عام ٨١ الى ١٧٠٤ دولار في حين ان مثيله في دولة عربية آخرى ١١٢ و دولة آخرى ١٤١ و في (اسرائيل) ٨٨٧ .

في حين ان الامن الحقيقي و الفعلي لن يكون او يتحقق الا في اطار الامن القومي العربي فالخطر لا يستهدف دولة او تكتلا معين فحسب بل ان التهديد و التحدي يواجهان المنطقة باسرها و الامة العربية جمعاءوفي بقائها كافه و في متطلبات تطورها و لذلك فان الامتحان الفعلي الذي تواجهه الاتحادات العربية لا يكمن في مناعتها الذاتيه بقدر ما يتمثل في قدرتها على استيعاب الدول الآخرى خارج هذه الاتحادات و كذلك في اقامة جسر التعاون و التكامل فيما بينها كخطوة اولى نحو التكتل الواحد كرمز شامل خاصة وان تطورات الوضع الراهن تؤكد ان الوقت قد حان و ان الضرورة ملحة لتسوية الخلافات العربية الدينية المرهونة التي تحول دون قيام علاقات سليمة بين مختلف بلدان هذا الوطن الواحد و تكون هذه الامه الواحدة حتى لا يدفع الجميع تكاليف وضع من المفروض ان يفيدهم بكل المقاييس ان احسنوا استغلاله و الاستعداد له هم يمتلكون كل مقومات ذلك الاستعداد اكثر من غيرهم كما ان الوضع السياسي و الجماهيري سواء الداخلي او بعلاقة مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ظل الانتفاضة

البقيه ص ١٧

موقع لبنان في قضية فلسطين

في خضم التغيرات و التطورات التي تسود العالم يظل لبنان بطبيعة التوتر السائد فيه . فابعد المفاجات احتمالا تظل في اطار التوقعات للمراقب المتابع للأحداث على ساحته منذ استقلاله و حتى يوم احتلاله .. لقد رسمت السياسة الفرنسية خارطة لبنان انطلاقا من كونه بوابة الغرب بشكل عام و فرنسا بشكل خاص الى العالم العربي و مع تصاعد الدور الامريكي و اعتماده للكيان الصهيوني حاميا للمصالح الامبريالية في المنطقة و استخدامه الساحة اللبنانية في مواجهة الطموحات القومية التي يمثلها بروز الرئيس عبد الناصر ، تقلص الدور الفرنسي الى اعتبار لبنان عبر المارونية السياسية فيه الى مجرد نافذة تطل على العالم العربي ، و كان فتح لبنان القومي بمسلميه و مسيحيه الصدور قبل الدور للثورة الفلسطينية ماحوله الى بوابة العروبة و التقدمية و الثورية ليس الى الغرب فحسب و انما الى العالم باسره ، فاصبح جزءا لا يتجزأ من قضية الشرق الاوسط ، و ارتبط مصيره ، بكل ما في الكلمه من معنى ، بمصير القضية الفلسطينية و القضية العربية .. لقد فشلت محاولات امريكا و اسرائيل استخدام الايدي العربية بتصفية الثورة الفلسطينية على الساحة اللبنانية . فكان لا بد من القرار الامريكي الصهيوني بغزو لبنان و احتلاله و محاولة الفصل بين قضيته و قضية فلسطين عبر اتفاقية مباشرة بين لبنان و الكيان الصهيوني لم تستطع الصمود في وجه حقائق التاريخ، تلتها محاولة اتفاق امريكي سوري يصب في مجرى تقسيم لبنان الى دول او كنفدراليات طائفية .

و مع بروز العماد ميشيل عون و استقطابه للتيار المسيحي رافعا شعار التحرير والسيادة ، تحركت فرنسا بكل قوتها لتدعم العماد وسياسته في مواجهة خطة اللجنة الثلاثية المدعومة عربيا لعزل العماد عون ولم يكن من المتوقع ان النتائج النظرية التي ستتمخض عن الطائف ستجد على الارض من العقبات ما يحول دون تنفيذها . فقد اعلن العماد عون و بكل ما يمثله من قوة و تواجد على الارض انه ضد نتائج الطائف . و نفس الموقف و لاسباب مغايره تماما اعلن حزب الله رفضه لنتائج الطائف فاصبح الاصوليون اسلاميا و مسيحيا في موقف المواجهة لنتائج الطائف .

و ذهب الرئيس رينيه معوض ضحية تردده في الحسم و جاء الرئيس الهراوي معلنا بلهجة الحاسم انه سيدخل قصر بعبدا خلال ايام و لعبت امريكا دورها في جر الموقف السوري الى فخ جديد يقضي بقيامها بتصفيه حزب الله لتصبح مؤهلة للعبور بالرئيس الهراوي الى قصر بعبدا على انقاض العماد ميشيل عون .

بدات المعارك بين امل المدعومة سوريا ضد حزب الله في بيروت ، و امتدت الى اقليم التفاح ، و ادرك حزب الله طبيعة المؤامرة التي تقتضي بتصفيته لاسباب امريكية تتعلق بالرهائن من جهة و لاسباب محلية تتعلق بموقفه من اتفاق الطائف . فاستنفر في الجنوب وحقق انتصارات سريعة في اقليم التفاح اقتضت اعادة حسابات سوريا وايران خاصة بعد ان اتهمت امل ان حزب الله يقاتل مدعوما بقوات الثورة الفلسطينية .

ركز ممثلو حزب الله في الاتصالات مع وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع ومحمد علي بشارتي نائب وزير خارجية ايران على ان الحل العملي والسليم لوقف الاشتباكات في المستقبل هو ان يعود الحزب الى مواقعة في الجنوب اللبناني تلك المواقع التي قامت امل بطرده منها عام ١٩٨٦ لحماية حدود الكيان الصهيوني من ضربات المقاومة الاسلامية . وتمسكت امل برفض اي تواجد عسكري لحزب الله في الجنوب بحجة ان هذا التواجد سيساعد على تصعيد العمليات العسكرية من وراء حدود الشريط الامني مما

يعني قيام " اسرائيل " بعمليات انتقامية ضد سكان الجنوب وقد عبرت امل عن ذلك في بيان موجه الى الطائفه الشيعية في البقاع جاء فيه "اذا سقط الجنوب سقطتم معه. ولا قيام لوطن او دين بعد ذلك ". كما حرض البيان شيعه البقاع ضد حزب الله واتهمه بتسعير فتنه دائمة ودامية. ووردت " المقاومة الاسلامية " باتهام امل " بالاصرار على مواصلة القتال بهدف تصفية المقاومة الاسلامية وحماية حدود الكيان الصهيوني " .

وجاء انتشار القوات الفلسطينية للفصل بين القوات المتحاربة تعبيرا عن الاصرار على ضرورة حقن الدماء وتوجيه البنادق كل البنادق ضد العدو الصهيوني.

وعلى الرغم من البيانات الصادرة عن هذا الطرف او ذاك ضد ما [illegible] بالتمدد الفلسطيني الا ان الانتشار ادى الى ارتياح عام في اوساط الفعاليات الصيداويه التي اعتبرت الانتشار حاجزا بشريا يمنع امتداد التقاتل الى صيدا .. وقد جاء في تقرير وزير داخلية حكومة الدكتور سليم الحص الياس الخزن حول معارك اقليم التفاح ما نصه (ان التطور الأهم البارز في هذه المعارك هو دخول العنصر الفلسطيني مباشرة عبر خطين، الاول انتشار قوات فلسطينية من حركة " فتح " التابعة مباشرة للسيد ياسر عرفات في العديد من القرى التابعة جغرافيا واداريا لمنطقة شرق صيدا والتي تقع في محاذاة منطقة اقليم التفاح، ويتداخل بعضها بالبعض من حيث واقع الاشتباكات والصدامات الحاصلة هناك مثل قرى " المجيدل " - الحسانية " - و "المحاربية" التي تشكل المدخل الرئيسي لاقليم التفاح باسره.

والخط الثاني، تسلم هذه العناصر المذكورة بعض التلال والمواقع الاستراتيجية في المنطقة، مثل مرتفع "تلة بصليا" التي اخلتها عناصر حزب الله الذين كانوا بها فور وصول عناصر "فتح" دون اي اشكال او مناقشة.

ان هذا التطور يحمل اكثر من معنى يمكن ان يتحكم في مجريات الامور على الصعيدين السياسي والعسكري ليس في هذه البقعة فحسب بل في سائر منطقة الجنوب، بوابة ازمة لبنان ومفصل تحركها).

والذي يذكر هنا حسب ما ورد في التقرير (ان عناصر حزب الله قاتلوا عناصر حركة امل بكل ضراوة في السابق حين حاولوا السيطرة على هذه "التلة" بينما تم تسليمها بهدوء الى العناصر الفلسطينية، ميدانيا لا يمكن فهم هذا التطور الاعلى ان هناك اتفاقا كبيرا بين حزب الله والجماعات الفلسطينية التي تسلمت هذه المواقع يقضي بتقاسم منطقة الجنوب باسرها بعد نجاح خطة حزب الله الاخيرة بالسيطرة على اقليم التفاح، وهذه الخطة تقضي بان يتسلم الفلسطينيون منطقة شرق صيدا بالكامل مع اقليم التفاح ،ثم يتوجه حزب الله لبسط سيطرته على منطقة "النبطية" وبعدها منطقة "صور" وبهذا يكون كل الجنوب اصبح بين ايدي حزب الله وجماعة ياسر عرفات). حسب ما ورد في التقرير.

(ان التحرك الفلسطيني الاخير جاء بناء على اوامر مباشرة من السيد ياسر عرفات رئيس م.ت.ف. ولقد اعطت هذه المنظمه حججا كثيرة لتحركها، منها عدم انتقال المعارك الى المخيمات ومنها خوف من دخول عناصر خارجة عن م.ت.ف. على الخط ونقل المعارك داخل المخيمات، الا ان طبيعة التحرك لحزب الله والمنظمة ميدانيا تعطي اكثر من سؤال حول الهدف الاساسي من هذه التحركات). انتهى التقرير.

ومما يلفت النظر ان الاداره الامريكية مترددة في موضوع استخدام الجيش اللبناني فبعد ان كانت قد طلبت من حكومة الدكتور سليم الحص عدم توريط الجيش اللبناني باقحامه في معارك الجنوب خشيه عليه من التفكك عادت وتبنت خطه تقوم على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ و المتعلق بالشريط الحدودي المحتل من جنوب لبنان. وقد عبر الناطق باسم البيت الابيض عن هذا التحول عند الاشاره بان واشنطن تؤيد كل الخطوات الأيله الى عدم ربط الازمة اللبنانيه بازمه الشرق الاوسط. وانه لا مانع من تحقيق خطوات متقدمه على صعيد حل الازمة اللبنانيه استنادا الى قرارات الطائف. وقد اعطت الاداره الامريكيه الضوء الاخضر لخطه انتشار الجيش اللبناني امام موفد الرئيس اللبناني الوزير على الخليل المكلف بمتابعة التنسيق لوضع الخطه موضع التنفيذ. وتقتضي الخطه ان تقوم الولايات المتحده والاتحاد السوفيتي بالطلب من مجلس الامن الدولي في اوائل يوليو القادم بالموافقه على خطه لزيادة عدد افراد القوات الدوليه المنتشره حاليا في بعض انحاء الجنوب لكي يصل عددها الى حدود ١٥ الف جندي ينتشرون على مراحل باتجاه الحدود الدوليه.

وبرى المراقبون انة في اطار سياسة الوفاق يمكن ان تحقق الولايات المتحده تقدما لمصلحتها فيما يتعلق بموضوع الرهائن والحد من نفوذ الاصوليين في لبنان وتطويق احتمال بروز الدور الفعال للقوات الفلسطينية في لبنان في اطار الدعم العسكري للانتفاضه وتصعيد الكفاح المسلح ضد الجيش الصهيوني:

وعلى صعيد آخر شن وليد جنبلاط حمله ضد العماد عون الذي وصفه بصاحب شعارات حرب التحرير والسياده والاستقلال والعنفوان. وطالب امل وحزب الله بوقف معاركهما في اقليم التفاح تلك المعارك التي على حد قوله لا يستفيد منها سوى عرفات الذي يستهدف تحقيق التوسع الفلسطيني في اقليم التفاح وصولا الى اقليم الخروب وبيروت بهدف توطين الفلسطينين في لبنان ومن المؤسف ان وليد جنبلاط يرى في الوجود الفلسطيني وفعاليه القوات الفلسطينية التوحيديه على الساحه اللبنانيه عقبه اما طموحاته التقسيميه وتواطئه مع الكيان الصهيوني لاقامة كانتون درزي في الجبل ينصبه الصهاينه أميرا عليه. وعلى عكس والده الشهيد كمال جنبلاط الذي كان رمزا نضاليا بارزا لتوحيد لبنان على اسس علمانيه تقدميه اشتراكيه في اطار عالم عربي تقدمي موحد. فان وليد ارتضى لنفسه دور التابع المتلهف خلف غايات شخصيه تافهه وحيث ان منطق الاحداث يفرض نفسه بالصوره المتلائمه مع منطق التاريخ فان تصعيد الصراع ضد العدو الصهيوني المتغطرس الذي يمارس داخل الارض المحتلة وفي مواجهة الانتفاضة اساليبه القمعية وقبضته الحديدية، تلاشى دور امل في الجنوب اللبناني والذي اعتمد نظرية حماية الجنوب بانفرادها الوحداني الدكتاتوري بالسيطرة على الجنوب وادعاء حمايته دون ممارسة النضال ضد الغاصب الاسرائيلي. وترى جماهير الجنوب اللبناني ان دخول العامل الفلسطيني بزخم الى مسرح الاحداث يشكل عنصرا فاعلا في تصعيد دور الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني واستنهاض الوطنية التقدمية والاسلامية في لبنان للنضال لتحرير جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني ولدعم الثورة الفلسطينية والانتفاضة المباركة في تحقيق اهدافها في طرد الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ■

اثر المتغير الي الساحة الدولية على الك الصهيوني

ادخلت قمة مالطا العالم في مرحله جديده. مرحلة انتهاء الحرب البارده والانتقال الى ما سمي بمرحلة السلام في نظام دولي اساسه توازن المصالح.

ونجم هذا التحول الذي سبقته مقدمات وتطورات في الاتحاد السوفياتي وبعض دول اوروبا الشرقيه، من جراء سياسة الاصلاح واعادة البناء التي انتهجها غورباتشوف) وهي السياسه التي في م ظلها جرت التغييرات في دول اوروبا الشرقية، هذه التغييرات رفعت شعارالتعددية

حزبيه، والديمقراطية، فالاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ولئن كانت التفاعلات مازالت جارية، فانها مازالت ايضا تشد الانتباه، وتترك بصماتها على عقد التسعينات، وتلقي بظلالها على معظم البقاع والقارات.

ومن الطبيعي ان تترك تلك الاحداث والتغييرات الكبرى في الوضع الدولي اثرها على كثير من دول وشعوب العالم، وخاصة دول وشعوب العالم الثالث اذ اصبح هناك احساس العالم الثالث في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب البارده سيفقد اهميته الاستراتيجية في الوضع الدولي، اذ لن يكون هناك صراع على مناطق نفوذ في ظل السياسة الكونية الجديدة، كما يعتقد بعض المحللين ان العالم الثالث ستتراجع اهميته بسبب ديونه الخارجية، وبسبب تراجع اهمية موارده الخام كما ان نظام الدفاع الدولي في عصر تكنولوجيا الصواريخ الفضائية لن يحتاج كثيرا الى قواعد عسكرية في اراضيه.

ومن الطبيعي ان تثير رياح التغيير جدلا واسعا في منطقتنا العربية، وان تمتلىء اعمدة الصحف والمجلات بالمقالات والتعليقات التي تتناول اثر النظام السياسي الدولي على مستقبل الاقطار العربية، ومستقبل المصير القومي.

بل ان بعض الاقطار العربية، وعلى ضوء متغيرات الوضع الدولي، بادرت الى استباق الاحداث، واجراء تغييرات تتواءم مع متغيرات العصر .. من ذلك اقرار التعددية الحزبية، وحرية السفر في جمهورية اليمن الديمقراطية، ومن ذلك أيضا العودة الى الحياة النيابية وتجميد العمل بالاحكام العرفية في الاردن.

ولعل ابرز ما يرصده المتتبع لهذه التطورات، اثرها على مستقبل القضية الفلسطينيه والصراع العربي الاسرائيلي خاصة بعدما صدر من تصريحات سوفيتية لا تؤيد فكرة التوازن الاستراتيجي في القوة العسكرية مع اسرائيل التي تطرحها سوريه، وتنادي بالعمل على اشراك سورية في جهود التسوية لحل ازمة الشرق الاوسط الجارية الان من خلال نقاط بيكر، وبعدما اعادت بعض دول اوروبا الشرقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، وبعضها الاخر في طريقه الى اعادة هذه العلاقة.

ومن هنا وجد التفسير لظاهرة المصالحه بين بعض الانظمة العربية التي استحكم الخلاف بينها لسنوات طويلة، وقد تمت المصالحة بالفعل بين بعض هذه الدول، وبعضها الاخر في طريقه الى التحقق.

وعلى الرغم من ان ملامح النظام الدولي الجديد لم تتضح بعد، خاصة وان التحولات في دول اوروبا الشرقية مازالت قائمة ولم تستقر اشكالها النهائية بعد، وعلى الرغم من صعوبة استقراء اسس العلاقات الدولية الجديدة، فان وقفة لابد منها اذا اردنا الا نجد انفسنا خارج هذا النظام الدولي، خاصه وان قضيتنا الفلسطينيه وبسبب تواصل الانتفاضة المجيدة فرضت نفسها على قمة مالطا كواحدة من القضايا الاقليمية الساخنة التي يتعين على المجتمع الدولي ان يجد حلا لها.

من جهة اخرى علينا ان ندرس وان نتتبع اثر هذه المتغيرات الدولية على الكيان الصهيوني، لاسيما وان مبالغات تحدث اثرها النفسي في صفوفنا بسبب التغييرات التي تحدث في اوروبا الشرقية، ويرى

البعض فيها عودة النفوذ الصهيوني الى تلك الاقطار، وانتشار موجة عداء ضد العرب، وفي هذا الصدد تعود الى الذاكرة الحرب الاعلامية التي شنتها اجهزة الاعلام في المجر ورومانيا واجهزة اعلامية غربية عن مشاركة عربية الى جانب انصار شاوشيسكو في القتال الذي جرى للاستيلاء على السلطة، وهي الاخبار التي روجت لها جهات صهيونيه او ضالعة مع الصهاينة.

يجب ان نرى التغيير الذي يطرأ بالفعل دون مبالغة، ويجب ان نراه ونضع الخطط لمواجهته دون ان يصيبنا الاحباط.

ففي هذه التغييرات التي يشهدها العالم هناك نقاط لصالح العدو واخرى لصالحنا، وكما يقول (غراهام فولر) الخبير الاميركي في شؤون الشرق الاوسط (ان المتغيرات في الموقف العالمي حملت لاسرائيل اخبارا سارة واخرى سيئة).

قال ذلك في مقابلة اجرتها معه صحيفة (جويش كرونيكل) اللندنية (٢٩/١٢/٨٩) واضاف: الاخبار السارة انه لا وجود لقوة رئيسية في العالم تدعم سياسة راديكالية ضد اسرائيل، فالسوفيات لن يدعموا سوريه او اي دولة عربية اخرى في الحرب ضد اسرائيل .. واما الاخبار السيئة فتتضمن تقليل اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

وبغض النظر عن رأينا في افكار (غراهام فولر)، فان مايثير الاهتمام بتصريحه سالف الذكر قوله ان النظام الدولي الجديد سوف يقلل من اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. فاذا علمنا ان فولر شغل في الماضي منصب نائب رئيس المخابرات المركزية الاميركية، وانه يشغل حاليا منصب باحث في معهد واشنطن للشرق الاوسط الذي اصدر كتاب "البناء من اجل السلام". الذي يعتبر دليل عمل الخارجية الاميركية، كما اصدر مؤخرا دراسه لمؤسسه راند لصالح البنتاجون يؤكد فيها على حتمية ولادة الدولة الفلسطينية، اذا علمنا ذلك ادركنا اهمية قوله هذا، وما يعنيه من دلالات اكد من خلالها حتمية قيام الدولة الفلسطينيه.

لقد حظيت اسرائيل دائما على الدعم الكامل من قبل الولايات المتحدة، وحصلت على معونات متواصلة ماليه وعسكرية واقتصادية، وما كان للكيان الصهيوني از

يستمر وان يعيش لولا هذا الدعم اللامحدود الذي قدمته الولايات المتحدة.

وبالمقابل فان اسرائيل كانت تقوم بدورها الوظيفي لخدمة السياسة الامبريالية اذ التقت مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة، وكانت بهذا المعنى الحليف الاكثر ثباتا واستقرارا للولايات المتحدة، فعلى الرغم من انهيار مواقع معظم حلفاء اميركا في الشرق الاوسط والقرن الافريقي كنظام شاه ايران ونظام هيلاسي لاسي في اثيوبيا، وانظمة ديكتاتوريات اخرى) فان القاعدة التي بقيت وواظبت على ادائها الدائم هي الكيان الصهيوني.

وبحكم الموقع الاستراتيجي لهذه القاعدة فقد كان مناطا بها دور وظيفي لحماية المصالح الاميركية في المنطقه والتصدي لحركة التحرر العربية، ومواجهة ما اطلق عليه (التغلغل السوفيتي والشيوعي) في المنطقة.

ظلت اسرائيل منذ انشائها عام ٤٨ تلعب دور الشرطي لحماية المصالح الايركية، او حسب التعبير الدارجظلت تمثل (المخفر) الحامي لتلك المصالح.

ومن الطبيعي ان يتقلص الاهتمام باسرائيل كلما تقلص دورها الوظيفي، وحتى لا نلقي بالكلام على عواهنه، أو نقع في مطب التبسيط، يتعين علينا ان نقول ان الولايات المتحدة حتى الان لم يبدر عنها اية اشارة توحي بتقليص اهتمامها بدولة الكيان، ولم تمارس الولايات المتحدة مثلا اي ضغط جدي على اسرائيل للاستجابة الى نقاط بيكر وعدم تعطيلها، وان الاشارة التي صدرت عن المتحدثة باسم الخارجية الاميركية عن ان بيكر اصبح يضيق ذرعا ويهدد بصرف اهتمامه عن المنطقة الى مناطق اخرى يوجد بها مصالح حيويه للولايات المتحده، مازالت اشارة غامضة مجردة من الدلالات.

وعلى كل حال فان ما قاله (فولر) عن تقليل اهمية اسرائيل الاستراتيجية بالنسبه للولايات المتحدة، اتبعه بتوضيح قال فيه (لكن هذا لن يعني تقليل الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل، ولكنه يعني ان واشنطن ستعطي اهمية اقل لتحقيق مصالح اسرائيل، وستكون اكثر استعدادا لانتقادها).

وعلى كل حال، فان المخاوف تساور اوساط المثقفين في اسرائيل وتعكس الكتابات والتعليقات في الصحف الاسرائيلية الكثير من هذه المخاوف، ويقول (يوئيل ماركوس) في هارتس (١٢/٢٩) ان شامير هو آخر من تبقوا في عالم مليء بالتحولات الدراماتيكية. ويقول ايضا (كيف يمكن الا ننظر الى الوراء بغضب والى الامام برعب ؟). ان القلق على المستقبل تعكسه (فلورا لويس) في (النيويورك تايمز) وهي تتحدث عن تراجع الاهتمام بالعالم الثالث وقضاياه اذ تتساءل (كيف ستتاثر اسرائيل اذا ما اصبح النزاع العربي الاسرائيلي قضية لا تزيد اهمية عن الاضطرابات في سيرلانكا بالنسبة لبقية دول العالم ؟)

اما (عوزي برعام) فيعكس هذا القلق من خلال قوله في (هارتس) : (ان التحول في العالم كله، والروح الجديده من الثقة والمصالحة والتركيز على بناء المجتمع بقوة اقتصادية يتخطانا ويتجاوزنا).

ويقول في مكان آخر (ان على الزعامة في اسرائيل ان تبدي شجاعة وحسما، وان تتخلى عن القوالب والايدلوجيات التي ضعفت قوتها بشكل لا يقل عن ضعف قوالب بريجنيف وتشاوشيسكو داخل العالم الشيوعي ..).

ان المتغيرات التي يشهدها العالم لايمكن ان تمر دون ان تترك بصماتها على منطقتنا، وعلى قضيتنا، و على مستقبل الصراع مع العدو الصهيوني.

والعدو الصهيوني ليس بمناى عن تطورات الوضع الدولي ورياح التغيير التي تعصف بالعالم، فمن المرجح ان يتراجع دوره الوظيفي اذا ما تراجع الصراع على النفوذ بين القوتين العظميين، ولم يعد (خطر) الوجود السوفيتي أو (الزحف الشيوعي) من وجهة نظر الولايات المتحدة قائما، او اذا ما تراجع الاهتمام من قبل الدول العظمى بالعالم الثالث اي تراجع التدخل المباشر في شؤونه.

كما ان استمرار الوضع القائم في اسرائيل من خلال سياسة شامير ونهج الليكود سيبدو غريبا وشاذا في عالم يسير مسرعا نحو الليبراليه والديمقراطية، وقد يزداد الضغط الدولي على الكيان الصهيوني، ولن يشكل اعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بينه وبين دول اوروبا الشرقية التي قطعت العلاقة معه عام ٦٧، لن يشكل ذلك مكسبا سياسيا كبيرا على المدى البعيد، لان في هذه الدول سفارات لدولة فلسطين، ولان هذه الدول تعترف بالحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب

الفلسطيني.

فعلى سبيل المثال لناخذ تشيكوسلوفاكيا التي كانت آخر دولة اعلنت عن قرب استئناف العلاقات بينها وبين اسرائيل، فقد اعلن (فاكلاف جيدني) رئيس ادارة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية يوم (٩٠/١/١٢) ان تشيكوسلوفاكيا واسرائيل ستستانفان قريبا العلاقات بينهما على كل المستويات وذلك بعد اكتمال المباحثات بين خبراء من البلدين.

لكنه اضاف في تصريحه: انه توجد خلافات بين البلدين بشان احترام تشيكوسلوفاكيا حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في ان تكون له دولة. وهكذا فان اعادة واستئناف هذه العلاقات على الرغم من عدم زوال الاسباب التي دعت الى قطعها، لن يكون تسليما من هذه الدول باستمرار احتلال اسرائيل للاراضي المحتلة عام ٦٧، ولن يكون على حساب التنازل عن دعمها لقيام دولة فلسطينية وياتي موقف الاتحاد السوفيتي برفع مستوى التمثيل الفلسطيني الى مستوى السفاره تاكيدا على التمسك المبدئي بدعم تحقيق الحقوق المشروعه والثابته للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقله.

ان الحديث عن تغييرات مازالت مستمرة، وعن حدث مازال يتواصل هو حديث اولي، واطلالة سريعة على نظام كوني مازال يتشكل سيكون له بالتاكيد تاثيراته الكبرى ... ولابد ان نفكر كيف نواصل النضال بثبات ونوظف كل هذه التغييرات لصالح قضيتنا العادلة وفي زمن الانتفاضة الفلسطينيه الكبرى، فان اسلوب الانتفاضة اصبح هو الاسلوب التي تضغط به الجماهير في العالم من اجل تحقيق اهدافها...

وقد قال الاخ ابو عمار في تصريح صحفي له تعقيبا عما يجري في اوروبا الشرقية من متغيرات " ان المناضلين من اجل الحريه لايمكن ان يكونوا ضد التحرر الوطني".

اننا ونحن ننظر باحترام الى حقوق الشعوب في تحديد خياراتها ومستقبلها نثق كل الثقة ان شعوب العالم ستقف ايضا الى جانب خياراتنا، وحقنا في تقرير المصير. ■

تتمة الوضع العربي والنظام الدولي ...

الفلسطينية و ما قدمته من بديل استراتيجي ينهض بالموقف العربي و يعززه يمثل فرصة تاريخية لبداية غد عربي جديد يتيح للعرب امكانية مثلى لدخول حقبة تاريخية جديدة اسوة بالامم الفاعلة بما يناسب و طبيعة الجغرافيا العربية و مكانتها التاريخية والحضارية.

فهل نفهم نداء صفوف السوق الاوروبية المشتركة في مؤتمر الحوار العربي - الاوروبي الاخير بان اوروبا الموحدة لنا و لكم ؟ و هل نعي سعي اسرائيل لاستغلال التطورات الاخيرة لتستعيد هيمنتها الاستراتيجية التي كادت تفقدها و تكرس من نفسها مجددا قوة اقليمية كبرى ؟

اذن ان العالم ضمن النظام الجديد يضع امام الاطراف الدوليه خيارين الاول اقامة الكتل الاقتصاديه الموحده من مجموعة دول والثاني اختيار نقطه التوازن في علاقات كل الاطراف الاقتصاديه والسياسيه بين اقطاب النظام الدولي وكتله، ومن المفترض ان تقوم المجموعه العربيه في الوقت المناسب وباسرع ما يمكن بوضع هذين الخيارين موضع التنفيذ وان تكون نقطة البدء تحسين العلاقات العربيه وتصفيتها والعوده الى التضامن ثم وضع هاتين المسالتين موضع البحث الجماعي المشترك للوصول الى نتائج متفق عليها عبر دراسة كافة عوامل الاقتصاد العربي وامكانياته ورسم الخط البياني لاتجاهات مصالحه وتحديد اتجاه العلاقات السياسية في ضوء ذلك.

يجب ان تقوم وباسرع وقت ممكن السوق العربيه المشتركه ويجب ان توضع خطط التعاون والتكامل الاقتصادي في النطاق العربي ككل لان سياسة الكتل الصغيره لن تكون مجديه امام الكتل العملاقه التي بدات تشق طريقها في الظهور. ■

اهداف شامير من ازمة وايزمان

في آخر يوم من ايام عام ١٩٨٩ ، و خلال جلسة الحكومة فجر اسحاق شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية قنبلته الموقوتة باعلانه عن اقالة وزير العلوم عيزر وايزمان .

و كان شامير قد برر امام اعضاء الحكومة و بعض اعضاء الكنيست بعد ذلك الاسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الموقف ، و عدد الاتهامات التي تركزت كلها في ان وايزمان خرق القانون و اجرى اتصالات و عقد لقاءات مع مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية ، و لمزيد الاثبات اطلع شامير اعضاء الكنيست من حزب المفدال على تقريرين اعدتهما المخابرات الاسرائيلية ، الاول عن لقاء وايزمان بممثل م.ت.ف في فندق هلتون بجينف ، و تحديدا في غرفة عيزر وايزمان ، و الثاني نص المكالمة الهاتفية التي دارت بين مسؤول من م.ت.ف و بين عيزر وايزمان ، حيث كان الاول في تونس و الثاني في قيساريه .

و مهما يكن فالحقيقة الكامنة خلف قرار شامير لم تكن عملية خرق القانون الاسرائيلي الذي يمنع اللقاءات مع اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية ، فاللقاء بين عيزر وايزمان و نبيل الرملاوي في جينف ، سواء في القاعة العامة للفندق ، ام في غرفة وايزمان ، حدث قبل سته اشهر ، كما يقول تقرير المخابرات الذي يتسلح به شامير ، و السؤال هل كان شامير يبحث عن الوقت الملائم ، ام ان المخاطر الكامنه في جهود السلام هي التي جعلته يختار هذا الوقت؟ تعتقد بعض الشخصيات من قيادات حزب العمل ان شامير افتعل الازمه بهدف تجميد جهود السلام التي يديرها الان وزير الخارجيه الامريكي جيمس بيكر، وان الاقاله خطوة فقط وليست هدفا بحد ذاته، هذا الزعم من قبل شخصيات في حزب العمل يستدعي ان ندرس وبعمق المخاطر التي تحملها مبادرة بيكر، من وجهة نظر شامير ليقدم على اقالة احد وزرائه فالمبادرة الامريكية ترتكز على خمس نقاط، الاولى ان الولايات المتحدة متفهمة لضرورة اجراء حوار سياسي بين وفد اسرائيلي واخر فلسطيني في القاهرة، النقطه الثانية تقول بان مصر لا يمكن ان تكون البديل للفلسطينيين في لقاء القاهرة، النقطة الثالثه، توافق الولايات المتحدة بان تكون اسرائيل حرة في المشاركة في هذا اللقاء ام لا، اذا لم تكن راضية عن تشكيلة الوفد الفلسطيني.

اما النقطه الرابعه في مشروع بيكر، فتقول، تحضر اسرائيل اللقاء المذكور من اجل ان تبحث مع الفلسطينيين المسائل المتعلقة بتنفيذ الانتخابات في المناطق المحتلة، وفقا لما جاء في مبادرة السلام الاسرائيلية في ١٩٨٩/٥/١٤ ، وجاء في نفس النقطه، بان الوفد الفلسطيني يمكنه ان يثير خلال اللقاء مواضيع تتعلق (وفقا لراي الوفد الفلسطيني) بطريقة تأمين الانتخابات ومسار المفاوضات، وبهذه النقطة اراد بيكر ان يقول، انه من حق الوفد الفلسطيني ان يطرح على جدول اعمال لقاء القاهرة، ليس فقط موضوع الانتخابات، بل بعض القضايا الاجرائيه التي تتجاوز ذلك والتي قد تتطرق الى بعض الجوانب المتعلقه باجراءات تحقيق التسويه الدائمه بما في ذلك موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط.

كما تطرح النقطة الخامسة من مبادرة بيكر، عقد لقاء لوزراء خارجية الولايات لمتحدة ومصر واسرائيل للاعداد للقاء القاهرة.

لقد طالبت اسرائيل بتعديلات في مبادرة بيكر، او على الاقل ضمانات بشان تشكيل الوفد الفلسطيني، وبان انسحابها من المفاوضات لن يلحق الضرر بالعلاقات الاسرائيلية الامريكية، وضمان عدم اثارة اي موضوع سوى موضوع الانتخابات، و بعدها قبلت الحكومة الاسرائيلية بمبادرة بيكر بكل بنودها .

اما من جانب منظمة التحرير الفلسطينية فانها هي الاخرى وضعت تحفظات و اعتراضات على مبادرة

بيكر من شانها ضمان دور م.ت.ف. و ابقاء خيار الاستقلال الوطني و معالجة القضية الفلسطينية من جوانبها ، و ان تكون م.ت.ف هي الجهة الوحيدة المخولة بتشكيل الوفد الفلسطيني بشكل علني من سكان الاراضي المحتلة و من فلسطيني الخارج ، و ان المنظمة تريد ضمانات اكيدة بأن يبحث في لقاء القاهرة موضوع انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، و ان بعض القيادات الاولى في المنظمة اعلنت انه اذا لم تستجب الولايات المتحدة و اسرائيل و مصر لهذه المطالب ، فانه لن يكون بالامكان تشكيل الوفد الفلسطيني و بالتالي فان لقاء القاهرة لن يخرج الى حيز التنفيذ .

اسرائيل تفقد التفوق:

بعد هذه الشروط كان واضحا ان اسرائيل فقدت تفوقها التكتيكي في هذا الموضوع ، حيث برز تعارض الولايات المتحدة معها بصورة اوضح مما برز مع موقف م.ت.ف خاصة بشان تشكيل الوفد الفلسطيني، او ربما بشان موضوع المؤتمر الدولي للسلام ، و بالمقابل ترفض الولايات المتحدة الاعتراف بالمنظمة اعترافا كاملا كطرف يدير المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي .

خلق هذا الوضع معضلة صعبة ، لا تزال قائمة حتى الان لدى الحكومة الاسرائيلية ، و بشكل خاص لدى رئيس الحكومة شامير ووزراء الليكود ، فالوضع بالنسبة لشامير يقول بان استمرارية تمسك الحكومة الاسرائيلية بمبادرة بيكر سيقود بالضرورة الى مصادمة مع الولايات المتحدة ، و ذلك بسبب رفض الليكود لفكرة مشاركة فلسطينيي الخارج في الوفد المفاوض، و بسبب عدم استعداد الليكود ايضا لسماع اي موضوع من الوفد المفاوض باستثناء موضوع الانتخابات ، و لكن المشكلة لدى شامير ليست فقط الصدام مع الولايات المتحدة ، بل لان وزراء حزب العمل ابدوا في اكثر من مناسبة بأنهم يعتقدون بان استمرار مسيرة السلام امر حيوي ، حتى لو استمر الطرف الفلسطيني في الاصرار بشان مشاركة فلسطينيين الخارج ، و طرح مواضيع اخرى غير موضوع الانتخابات

كل هذه الاسباب وضعت امام شامير خيارين :

الخيار الاول ، قبول الشروط الامريكية للاستمرار في جهود السلام ، و معنى هذا اتباع سياسة تتعارض عمليا و مواقف الليكود ، او رفض مبادرة بيكر و التسبب بأزمة مع الولايات المتحدة ، و بالتالي حل الائتلاف الحكومي على اساس رفض الليكود تليين مواقفه من اجل تقدم جهود السلام . و هذا يعني الذهاب لانتخابات عامة ستكون في غير صالحه ، اي على العلاقات مع الولايات المتحدة ، هذا بالطبع اذا استمرت جهود السلام كما هي و استمر التمسك الاسرائيلي الرسمي بمبادرة بيكر ، و هذا ما يرفضه شامير ، و بحساب بسيط ادرك شامير انه لا بد من افتعال ازمة تقود الى ظروف مريحة له اولا ، و مريحة لليكود ثانيا و مريحة لاسرائيل التصلب ثالثا .

و كان حساب شامير على النحو التالي :ا- اقالة وايزمان ستغضب وزراء العمل و بالتالي ستؤدي الى حل الائتلاف الحكومي . ب - اقالة وايزمان بسبب اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية ، و حث المنظمة على ممارسة ضغوط على شامير عن طريق الموافقة على مشروع بيكر ، و تحذيرها من الاعيب شامير ، و كان وازمان عضو في م.ت.ف و ليس في الحكومة الاسرائيلية . كل هذا من شانه ان يخلق شعبية و حشدا جماهيريا مساندا لشامير و لليكود . ج - عملية الاعداد للانتخابات العامة ، ثم الانتخابات و تشكيل الحكومة و المصادقة عليها و البدء بالعمل و اعادة فتح الملفات يخلق حالة من الجمود و التوقف التلقائي في مسيرة السلام ، و هذه الفترة قد تقود الى ظروف تغير المبادرات السياسية .

د - ان نجاح الليكود في مثل هذه الانتخابات و لو بصورة نسبية ، او تعادله سوف يسهل على شامير ادارة المفاوضات السياسية من خلال مواقفه و معتقداته ، و بدون القيود التي تمليها عليه تحالفه مع العمل .

بهذا يكون شامير قد تخلص من مبادرة بيكر و مبادرته هو دون ان يرفضها . بكلمات اخرى كان هم شامير ايضا وقف الدبلوماسية الموازية من جانب حزب العمل ، و ارسال رسالة واضحة الى كل من الولايات المتحدة و م.ت.ف من انه لا مشاركة مباشرة ل م.ت.ف على الاقل خلال الفترة المتبقيه لحكومة الائتلاف، و باختياره لعيزر وايزمان كضحية يقصد بها بيرس و بعض وزرائه الذين يستمتعون احيانا في ادارة دبلوماسية خاصة بهم .

هناك من يقول ان شامير اراد من كل هذا ايضا ان يبلغ كل الجهات الخارجية ، الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي و مصر و منظمة التحرير الفلسطينية و

المجموعة الاوروبية انه لا يمكن عقد صفقات الا مع شامير فقط .

اما العوامل الاخرى المساندة ، فهي سفر عيزر وايزمان الى موسكو ، فقد خشي شامير من ان يجتمع وايزمان بأشراف و رعاية موسكو مع ممثلين عن م.ت.ف، و من هناك تنبثق نظرية جديدة لدفع جهود السلام الى الامام تماما بالاتجاه المعاكس،خلافا لرغبة شامير و الليكود .

لكن شامير لم يحسب حساب كل شيء و اكتشف ان هناك امور قد غابت عنه .

رابين حل ازمة شامير:

بعد كتاب الاستقالة بأقل من يومين تراجع شامير و اكتفى بان يبقي عيزر وايزمان في الحكومة دون ان يكون في المجلس الوزاري المصغر المكلف بأتخاذ القرارات الاساسيه. هذا الحل الوسط رتبه يتسحاق رابين من منطلق الوفاء لرابين نفسه

و لعيزر وايزمان الذي يعتبر من انه انصار رابين ضد بيريس في رئاسة الحكومة و زعامة حزب العمل. فقد كانت هذه فرصة حزب العمل لتشكيل حكومة مضيقة برئاسة بيرس، بعد ان استطاع "العمل" توقيع اتفاق مع الاحزاب الدينية ، اجودات يسرائيل و شاس و علم التورة ، لحجب الثقة عن الحكومة و المطالبة بتكليف بيرس تشكيل الحكومة المضيقة . اي ان يعود بيرس الى رئاسة الحكومة العمالية قبل ان يحسم الصراع داخل حزب العمل نفسه على الزعامة بين رابين و بيرس.

لهذا قام رابين بأقتراح الحل الوسط الذي قاد الى ابقاء شامير و حكومة المناصفه ، و ابقاء وايزمان كوزير للعلوم .

من جانب يبرر رابين حله هذا ، بان اي ازمة في الحكومة الان قد تعطل مسار السلام ، و ان وايزمان لم يتحرك الا لدفع مسار السلام الى الامام و حث الفلسطينيين على قبول مبادرة شامير بتغليف بيكر .

ولكن ،

اي سلام هذا الذي يتحدث عنه رابين ؟

هل هو سلام سياسة القبضة الحديدية ، بتكسير عظام جماجم اطفالنا و هدم البيوت و حرق الارض و اجهاض الحوامل ، ام هو سلام المعتقلات و الزنازين و سياسة الابعاد ؟. هو بالطبع ، السلام الصهيوني الذي يرفض حق شعبنا في الحرية و الاستقلال .

صحيح ..، ان ازمة (شامير - وايزمان) قد سويت بحل وسط و بتدخل مباشر من رابين ، الامر الذي يؤكد ، في الاساس، الارضية الواحدة التي يقف عليها قطبا الأئتلاف الحكومي (الليكود و المعراخ).. ارضيه اللاءات الصهيونية ضد فلسطين . الارض و الشعب و الحقوق و التمثيل .

كلمة اخيرة ،

ان وايزمان بطل الازمة و ضحيتها ، في آن ، و على الرغم من الاهانة التي لحقته من جراء اقالته ثم اقصائه من المجلس الوزاري المصغر ، قد ابتلع هذه المسالة بكل مايعنيه ذلك من هدر لكرامته الشخصية ثم ان وايزمن هذا

كان في قمة الهرم السلطوي ، في المؤسسة العسكرية الصهيونية ، بأعتباره وزيرا للحرب ، لم يستيقظ ضميره ، الا حين طرق شبح الموت بابه ، و هدده في ابنه الذي يعاني من شلل حاد بسبب اصابته في سيناء .

غير ان يقظة الضمير لم تطل ، اذ انتفض بهستيرية و عصبية ، و هو يستمع الى اعلان وزير الخارجيه السوفيتي شيفرنادزه ، امامه في العاشر من هذا الشهر في موسكو ، برفع مستوى التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى دولة فلسطين ، الامر الذي دفع الصحافة الصهيونية الى وصف سلوكه في موسكو "بسلوك الولد الطيب" اي السلوك الملتزم بالموقف الصهيوني في معاداته لنا و لحقنا في الحرية و الاستقلال .

و مهما يكن من أمر ، يبدو وايزمان في تحركه الان ، و هو يجهد في التكفير عن سلسلة جرائمه التي ارتكبها على امتداد حياته العسكرية و السياسية ، هو نموذج لمن "تململ ضميره" و استيقظ بعد طول سبات ، وسط غابة من اولئك الذين ادمنوا مقاومة حالة اليقظة هذه .. يتقدمهم شامير و شركاؤه في الائتلاف الحاكم.

السيادة

من المتفق عليه ، ان للدولة ثلاث اركان هي :

. ركن بشري (السكان) .

. ركن مكاني (الاقليم) .

. ركن سياسي ، لا يثور الخلاف حول مضمو ، بقدر ما يثور حول التعبير عنه ، فهو عند البعض الـ ، و عند اخرين الاستقلال بممارسة مجموعة معينة من السلطات ، و عند فريق ثالث قيام السلطة السياسية المنظمة . و يمكننا القول ان السيادة ، تعني السلطة العليا لدول ما ، و التي لا تعلوها سلطة ، تستاثر بمباشرة جميع الاختصاصات داخل حدود الاقليم و خارجه ، بمعنى اقامة السلطة على ارض معينه وعلى شعبها، مضافا اليه عدم خضوع السلط القائمة في دول ما ، عند تعاملها مع السلطات المماثلة القائمة في الدول الاخرى لاي سلطة اعلى ، و بالتالي قيام العلاقات بين هذه السلطات على قدم المساواة . و قد كرس ميثاق الامم المتحدة في بنوده هذا التوجه " ان اتقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها " .

و اذا كان مبدأ السيادة يكمن اساسا في السكان المواطنين الذين يمتلكون صفتهم هذه بالطرق المشروعة و المتعارف عليها في القانون الدولي فان شعلة السيادة (كمبدأ) و (كحق شرعي) لا تنطفىء بفعل الاحتلال او بفعل الغزو.

السيادة على فلسطين :

على الرغم من التقلبات السياسية التي عرفتها فلسطين منذ انفصالها عن تركيا في نهاية الحرب العالمية الاولى ، ما زالت السيادة القانونية ، بمعنى الحق الشرعي الذي لا يمكن التفريط فيه ، تكمن حتى اليوم في شعب فلسطين صاحب اقليم فلسطين ، منذ الأزل ، و هذه حقيقة صحيحة في معناها و مبناها ، لان الاحتلال البريطاني لفلسطين في سنة ١٩١٧ ، لا يمنح بريطانيا سيادة و لا انتزاع السيادة من شعب فلسطين ، من منطلق لا يكسب الاحتلال العسكري لارض الغير حقا اقليميا ، لان صاحب السيادة (الشعب الفلسطيني) هو صاحب الارض(الارض الفلسطينية) . على الرغم من كونها تحت الانتداب البريطاني ، و ذهب فقهاء القانون الدولي الى القول : ان شعوب الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب ، ليسوا محرومين حق السيادة ، و لكنهم حرموا مؤقتا من ممارسة هذا الحق ، فحق السيادة ملك لسكان الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب بموجب " مبادىء القومية و تقرير المصير ، و هي اسس القانون الدولي الحديث" . و التفريق بين السيادة و ممارستها في الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب ، يمكن ان يقارن بالتفريق بين الملكية و ممارستها في حالة الوصاية .

و يمكن اجمال الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب البريطاني و الى يوم انتهائه في ١٥ آيار ١٩٤٨ كما يلي : في اثناء سريان الانتداب ، تمتع شعب فلسطين بوضع مستقل ، و كانت له السيادة على اراضيه ، و كانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة ، و كانت ادارتها من حق شعب فلسطين نظريا ، و ان تكن في الواقع في ايدي بريطانيا ، الدولة المنتدبة ، و بمجرد انتهاء الانتداب ، انتهت سلطات الادارة التي كانت للدولة المنتدبة ، و ترتب على هذا ازالة القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة ، و بهذا اصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق ، و بحكم حقه في تقرير المصير ، مؤهلا لان يحكم نفسه ، و يقرر مصيره طبقا للمبادىء و الاصول الديمقراطية المألوفة . و القاعدة الاولى و الاساسية في اي نظام ديمقراطي هي : حكم الاغلبية ، غير ان هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للامم المتحدة التي اوصت في العام ١٩٤٧ في ظروف و تحت ضغوط سياسية ، و بخاصة من قبل الولايات المتحدة ، الى تقسيم فلسطين بين دولتين عربية و يهودية ، مثلما لم تحترمه دولة الانتداب اصلا فيما يتعلق بفلسطين ككل .الامر الذي ادى الى الحيلولة دون الشعب الفلسطيني و دون ممارسة حقه في السيادة على ارض وطنه .

و لما كانت السيادة ، كمبدأ ، وحدة لا تتجزأ ، و لا يمكن التفريط فيها ، فان سيادة شعب فلسطين على اراضيه المتوارثة هي وحدة لا تتجزأ ، و لا يمكن التفريط فيها لسببين اساسيين :

الاول : ان شعب فلسطين لم يبد موافقته على تحويل لحق سيادته على ارض وطنه الى الغير ، ايا كان هذا الغير .

الثاني : ان شعب فلسطين لم يعترف او يقر بأي سيادة للاحتلال الصهيوني ، او على الاقل لم يبدي رضا ازاء ذلك ، بل قاوم ذلك و رفضه و عبر عن رفضه بكل السبل التي يمكن للشعوب المحتلة ان تعبر بواسطتها عن ارادتها .

و حتى الاعتراف القانوني الدولي لا يمنح سيادة لدولة ما . فالاعتراف بدولة ، او عدم الاعتراف بها ، لا يتقرر اليوم في القانون الدولي بموجب اعتبارات متصلة فقط بشرعية الدولة او صحة منشئها ، و بالتالي فاعتراف عدد من دول العالم بالكيان الصهيوني قد لا تكون له علاقة بهذه الاعتبارات ، كما انه لا يزيل او ينزع عن الاحتلال خصائصه النابعة من صميم جوهر طبيعته ، كاحتلال لا يمارس السلطة المشروعة او الفعلية من منطلق ارادة السكان المواطنين ، بل و حتى الاعتراف من قبل شعب ما و هو تحت الاذعان هو اعتراف مجروح بحكم اعمال قاعدة عدم ترتيب نتائج على استخدام القوة . خاصة و ان شرط الاذعان يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير و سبل تطبيقه .

من الممكن ان يتفهم المرء الواقع الجديد للاتحاد السوفيتي الذي يعيش عصر تفجر الحريات الشخصية والحقوق المدنية وحق التنقل والهجرة، على عكس القيود التي كانت سائدة قبل عصر البريسترويكا والجلاسنوست. ولكن الغريب هو ان يتحول موقف الولايات المتحدة الصارخ لتحقيق حقوق الانسان - اليهودي السوفيتي بشكل خاص في اللحظة التي يساهم فيها مناخ التحولات الدولية لصالح حقوق الانسان تقوم الولايات المتحدة بتقييد حقوق اليهودي السوفيتي باجباره على الهجرة الى دولة الكيان الصهيوني. لقد دلت الاحصائيات السابقة لهجرة اليهود السوفييت ان الغالبيه العظمى من هؤلاء يفضلون الهجرة الى الولايات المتحدة او الى اماكن اخرى ولم يستقر داخل الكيان الصهيوني ما يزيد عن ١٠٪.

ان خروج اليهود او بقائهم في الاتحاد السوفيتي شان سوفيتي، ولكن ما يهمنا هو ان لا يفرض عليهم الهجرة قسرا الى بلادنا والى المزيد من احتلال ارضنا. وعليه فان من حقنا ان نطالب اصدقائنا في الاتحاد السوفيتي، ان لا يسهلوا خطوط الهجرة المباشرة الى "اسرائيل"، وان يسود مفهوم الحرية الشخصية، بحيث يسمح لكل يهودي سوفيتي يريد العودة الى وطنه السوفيتي بتحقيق ذلك. ان هذا من شانه ان يساهم في الاستجابة لمبادرة السلام الفلسطينية التي تقوم على اساس قرارات الامم المتحدة لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وحيث انه في العصر الذي يحل فيه توازن المصالح محل توازن القوى، والصراع الاقتصادي محل الصراع الايديولوجي فان مصالح كل من امريكا والاتحاد السوفيتي واوروبا واليابان والصين مع العالم العربي وتوازنهما بشكل يحقق في العالم العربي بكل ما يمثله من امكانيات وطاقات اقتصادية وبشرية جباره مصالحه، من موقع الاستقلالية والندية، يفرض على الولايات المتحدة التوقف عن توظيف الكيان الصهيوني حارسا مدججا لحماية المصالح الامبريالية وتكريس التجزئة والتخلف والتبعية والتوتر الدائم في المنطقة: ان استمرار التوتير الدائم بين حقول النفط ولهيب الذره في عصر الوفاق وخمود الحرب البارده سيؤدي حتما الى كارثة التفجير الشامل.

ان من يعتقد انه يمكن لاى ادارة امريكية ان ترفع يدها عن حماية الكيان الصهيوني يغرق نفسه في وهم الامل فالكيان الصهيوني هو احد المصالح الحيوية لامريكا، وستظل تحافظ عليه، سواء ارتفعت او انخفضت قيمته الاستراتيجية ودوره في الحرب الباردة او الوفاق الساخن.

كما ان حقائق الياس الصهيوني هو احد المصالح الحيوية لامريكا، وستظل تحافظ عليه، سواء ارتفعت او انخفضت قيمته الاستراتيجية ودوره في الحرب الباردة او الوفاق الساخن. كما ان حقائق الياس الصهيوني لن تستطيع ان تحقق ذاتها في عصر الانتفاضة الفلسطينية المباركة. عصر حقيقة الامل الفلسطيني المتفجر بالايمان المطلق بحتمية النصر والاستعداد الدائم للتضحية .. ان الهلع الذي يصيب شامير وهو يتصور تحقق الامل الفلسطيني والدولة الفلسطينية يجعله يخرج من سياق التاريخ ويصرح (ان تدنق الهجرة سيغير

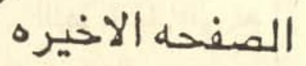
وجه اسرائيل حيث تصبح اكبر واحسن واكثر قوة....! ومن اجل الهجره يجب علينا ان نحافظ على ارض اسرائيل وان نقاتل ونكافح من اجلها ..... اننا نحتاج الى مكان واسع من اجل استيعاب كل فرد، وان كل مهاجر له الحق في ان يستوطن حيثما يريد) ويستطرد (ان العرب يرون النجاح الذي تحققه الصهيونيه، ولا جواب لديهم على ذلك، اما نحن فلدينا الجواب. وبالطبع فانه ليس دولة فلسطينيه).

ان تصريحات شامير ليست كما يصفها بعض المناورين الصهاينه بانها سياسة داخلية وذلك في محاولة لمنع الخسائر على الساحة الدولية. ان المنطق الصهيوني لشامير ..... منطق متكامل ينبع من النظرية الصهيونية العنصرية واركانها الاساسية ... الهجرة .... الارض..... التوسع والعدوان، واذا كان شامير ينادي باسرائيل الكبرى وباحلام جابوتنسكي في عصر الانتفاضة التي جعلت الارض تميد تحت اقدامه. فما تراه سيقول لو قام بدعم امريكي بتصدير ازمته بشن حرب جديده باتجاه الشمال او الشرق. ان الادارة الامريكية مسؤولة مباشرة عن اى حماقه يرتكبها شامير حيث كما قال الاخ ابو عمار في لقائه الصحفي في بغداد يوم ١٩٩٠/١/١٦ ((لولا الدعم اللامحدود الذي يلقاه شامير من الادارة الامريكية لما تجرأ على هذه الوقاحة، وهذه الصفاقه، بالكشف عن مخططاته الرهيبة ضد الامة العربية، وانه في الوقت الذي قامت فيه الادارة الامريكية بتخفيض مشاركتها في ميزانية الاونروا بمقدار ١٨ مليون دولار زادت بطريق مباشر وغير مباشر دعمها للحكومة الاسرائيلية لبناء المستوطنات الجديدة لاستيعاب المهاجرين الجدد. وعلى الامة العربية ان تواجه هذا بحسم وحزم والا فلات ساعة مندم.. اللهم فاشهد اني قد بلغت)).

ان الامة العربية باسرها مدعوه اكثر من اى وقت مضى بالوقوف صفا واحدا في مواجهة المخطط الصهيوني الامبريالي الجديد. وان بعض التصريحات التي تصدر عن الناطقين بلسان البيت الابيض ووزارة الخارجية والتي تشير بان الولايات المتحدة لن تقدم مساعدات لاستيعاب مهاجرين من الاتحاد السوفيتي اذا لم يتم وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة. هذه المواقف الرسمية المعلنه تصاحبها حملات التبرعات لصالح توطين اليهود السوفييت في الاراضي المحتلة والمترافقه مع حرمانهم الحق بالهجرة الى امريكا.

وحتى لا تصبح حرية هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتي تعني حرية الاحتلال، ومنع الشعب الفلسطيني من الحرية والاستقلال الوطني، فان الانتفاضة الراسخة والمتصاعدة والتي من جذوتها تالقت مبادرة السلام الفلسطيني، ستفرض تصعيدا يحرق المراحل. ان الاستيطان المكثف الذي يبشر به شامير هو الوجه الاخر لمشروع الطرد الجماعي (الترانسفير) لشعبنا والذي ينادي الترنسفير بة رحبعام زئيفي وميخائيل ريكل. وهما يشكلان معا جوهر التحدي لامتنا العربية من قبل الصهيونية والامبريالية وهي على ابواب العقد الاخير من هذا القرن حيث لن يكون القرن القادم مسرحا لتوازن مصالح الامم العملاقة وامام هذا التحدي فان الامه العربية والاسلامية بخروجها من عالم التقزيم بالتجزئه الى عالم العملقه بالوحدة، ستقهر التخلف والتبعية وتعيد التاريخ الى مجراه مبددة اوهام الياس بحقائق الامل.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحه الاخيره

الحلم الفلسطيني

يتوهج النبض الفلسطيني بالحلم الطموح الذي يمتلىء بتفاؤل التاريخ و الحضارة و القيم ، و الذي هو النقيض لذلك الوهم المليء بالشر و الخرافة و الجنون

و لعل الفارق بين الحلم و الوهم ان للحلم مقدماته الماديه الواقعيه التي تتصف بامكانية تحقيقه و امكانيه خلوده عندما يتفق مع طبيعة السمو الانساني و قيمه الخالده .

و هنا يكمن سر القوة في الحلم الفلسطيني تلك القوة التي مصدرها قوة الحق و قوة الايمان و قوة الارادة

ان مصدر قوة الحق هو الحقيقة التاريخيه ، و مبدأ العدالة بين الشعوب و الامم ، و هو ما يتجاوز حتى قواعد التعامل الدولي لان قواعد التعامل الدولي وجدت على اساس توازن ما بين الحق و الواقع بما يعنيه من قوة او فرض وقائع ، بينما يستند مبدأ العداله الى الحق الطبيعي و الى الواقع الاصلي الذي اكتسب بدون عدوان و بدون ظلم و لم يغتصب من الآخرين .

و ان مصدر قوة الايمان هو وجدان الامة و ضمير الشعب ، وهو الاعتقاد بالاهداف الانسانيه الاكثر سموا و التي جسدت اهدافا خالدة لنضال الانسان من اجل الحرية و التاكافؤ و السلام و التقدم و العداله .

اما مصدر قوة الارادة فهو اباء الأمة و رفضها الضيم و تعتيمها على الحرية و العدالة ، و تصميمها على ان يكون لها دورها الحضاري و التاريخي . انها قوة القدرة على الحياة بين الامم و عبر دورات الزمن .

انها القوة التي تغذي طاقة الاستشهاد او النصر في افئدة المقاتلين ، و تدفع بالجماهير الى النزول في الميادين و الساحات على عنان التحدي و الاستبسال ، و تحفز شابا يانعا او طفلا عنيدا لان يحمل حجرا و يقذف به في وجوه الجنود المدججين .

انطلاقا من هذه القوة المتعددة المصادر نستطيع ان نرى ملامح الحلم الفلسطيني بين حدود الحق الفلسطيني و حدود الممكن الموضوعي ليتزايد تاثير الحق في اتساع الممكن لكي يتحـ "حلم خطوة خطوة و لكن في ثبات و اصرار .

لقد حلم الفلسطيني على ـد اتساع وطنه و ظل يصيغ حلمه و لكن على قاء ة هذا الاتساع حتى تبلورت لديه فكرة الدولة ا .يمقراطيه ، حيث اراد الفلسطيني ان يقدم طرحا نسانيا ينبع من ايمانه بالانسان ، و ان يقدم طرحا عمليا يلامس الممكن الموضوعي ، و ان يقدم طرحا في حدود الحق الفلسطيني .

بينما بقي الوهم الذي هو نقيض الحلم ينضح شرا و يمتلىء بالعدوان و بغريزة القطيع و خرافة التفوق و عقد النقص التاريخي ، ان العالم يتغير دائما ، و هو يتغير اليوم ، و حدود الجغرافيا تتماوج على صفحة التاريخ ، و لكن المكونات الاساسيه لحركة التاريخ هي فقط الحقائق التي تدوم معه ، و قد دامت حقيقه فلسطين بكل سماتها على مر الآلاف من السنين كبعد زماني ، و بقيت فلسطين تتعزز كلما لاح أوار التحدي بمعمودية الدم كبعد انساني ، و اذ يتلاقى الانسان مع الزمان لا بد ان يتجسد المكان و ان يتجسد الحلم الذي يضيء المستقبل .

ان الحلم الفلسطيني الذي يتوهج به النبض الفلسطيني الاكثر ايمانا و صدقا و الذي استمد من طبيعة الحق الفلسطيني و من الخصال السمحة للفلسطينيين ضمن الحدود الثابته لهذا الحق و في نطاق معركة القيم الانسانيه التي يخوض الشعب الفلسطيني غمارها حيث يقف هذا العالم على المفترق تماما بين خيار القوة و خيار القيم ، و قد اتى الكفاح المسلح لهذا الشعب ليرفع على بيارق الحلم قوة القيم ، لكي ينتصر الخير و لكي ينتصر الحلم و لكي ينتصر الانسان .

اذن هناك فارق شاسع بين الحلم و الوهم ، و هناك فارق بين الوهم ووهم القوة و كلاهما اعمدة لبنيان النقيض فوق رمال التاريخ ، و هناك اخيرا فارق بين حلم بلا قوة و حلم يمتلك القوة فيمتلك الامل و يتحول الى حقيقة اسمها النصر .